الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنـــــوان الموضـــوع:

تفعيل القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج القطاع المحروقات –حالة الجزائر– خلال الفترة (2001-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطالبة:

- زوايد هاجر

تحت إشراف الأستاذ:

- بن عبد الرحمان إلياس

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طيبي حمزة	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
بن عبد الرحمان إلياس	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محمد صلاح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى أستاذي المشرف الدكتور" **بن عبد الرحمان إلياس** " الذي لم يبخل علي بإرشاداته و نصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما احيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم الثمين لقراءة وتقييم هذا البحث.

كما لايفوتني التقدم بالشكر الجزيل إلى أخي **زويد عادل** والى كل عمال مكتبة باب الجامعة وكل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة تشجيع أو حتى كلمة طيبة.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع والذي اهديه إلى أحن قلب في الوجود إلى من يعجز فيها اللسان عن التعبير و يتوقف العقل عن التفكير

إلى من دعت لله لي بالتوفيق وألحت في الدعاء، إلى قرة عيني: أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين، وكان لي سندا ودعما أبي الكريم **زويد المسعود** حفظه الله.

إلى من أرى السعادة في أعينهم وارتاح بينهم إخوتي وأخواتي: **نورة، إبراهيم، فاتح ، حكيم ، عبلة، عادل ،سهام، صلاح، فاطنة، خليل، رزقي، نبيل، إلياس.**

إلى أحفاد العائلة من كبيرهم إلى صغيرهم: **ابتسام،عامر، ميلود، زيان، حبارة، إيناس، سولافة ،أسمى،أسيل، إدريس، عائشة، سعيد، سوسن، محمد،حمزة، بشائر، محمد، جناة.**

إلى زوجة أبي وزوجات إخوتي وأزواج أخواتي.

إلى صديقات عمري ورفيقاتي: **أمال أمينة ، راضية، بثينة.**

إلى نور عيني ورفيق دربي زوجي العزيز **عبد السلام حفصي** حفظه الله ورعاه وبارك فيه.

إلى عائلة زوجي والى كل من يعرفني والى أهل منطقتي **بانيو**.

هاجر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول والأشكال	**III**
مقدمة	أ
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول القطاع الخاص	
تمهيد:	9
المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص	10
المطلب الأول: مفهوم ونشأة القطاع الخاص	10
المطلب الثاني: متطلبات وحدود القطاع الخاص	15
المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير القطاع الخاص	17
المطلب الرابع: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص	20
المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في الجزائر	28
المطلب الأول: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر	28
الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص في الجزائر	29
الفرع الثاني: مميزات القطاع الخاص في الجزائر	30
المطلب الثاني: تطور مكانة القطاع الخاص في الجزائر	32
المطلب الثالث: دوافع تفعيل القطاع الخاص في الجزائر	42
المطلب الرابع: المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص	44
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني : دور القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية	
تمهيد:	50
المبحث الأول: دراسة وضعية المبادلات التجارية الجزائرية للفترة (2001-	51

2015)	
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)	51
المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية (2001 – 2015)	60
الفرع الأول :التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2001-2015)	60
الفرع الثاني: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2015	63
المبحث الثاني:دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات	70
المطلب الأول : مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2015	70
المطلب الثاني: المعوقات والعراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر	80
خلاصة الفصل الثاني	83
الخاتمة	85
قائمة المراجع	92
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال:

أ- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2001-2015)	52
(2-2)	يوضح معدل الترقية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2001-2015)	56
(2-3)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2001-2015)	61
(2-4)	العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2015	64
(2-5)	توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية (2014-2015)	66
(2-6)	أهم الشركاء في الواردات لسنة 2015	67
(2-7)	تطور هيكل القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	71
(2-8)	تطور هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	73
(2-9)	بيانات التصريح بالاستثمار (2002- 2015)	75
(2-10)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2012)	79

ب- قائمة الإشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2001-2015)	53
(2-2)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2015)	57
(2-3)	تطور معدل التغطية خلال الفترة (2001-2015)	59
(2-4)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)	62
(2-5)	أهم الشركاء في الصادرات لسنة 2015	65
(2-6)	أهم الشركاء في الواردات لسنة 2015	68
(2-7)	مناصب العمل للمشاريع المصرح بها (2002-2015)	76
(2-8)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة (2004-2012)	80

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة

تمهيد:

عرف العالم تغييرات هامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث مست مختلف المجالات : السياسية، الاقتصادية، التجارية والتكنولوجية وقد زادت حدة هذه التغيرات مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، حيث سادت فكرة ضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في الدول النامية حديثة الاستقلال بشكل خاص، سعيا منها لتحقيق معدلات أكبر للنمو، فكان على الدولة أن تضطلع بتسيير بمهام الأنشطة الإنتاجية التي لا يقوى القطاع الخاص على خوض غمارها.

بالمقابل، شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم تبلور توجه جديد في تلك الدول، يهدف إلى إعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد، من محتكر للنشاط الاقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية، إلى منظم للمجال الاقتصادي، وفي إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له على المدى الطويل بدأ القطاع الخاص في المساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية إذ تم فتح المجال أمامه للاستثمار في القطاعات المنتجة، كمكون فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية.

والجزائر على غرار باقي دول العالم، سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي، فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي فاختارت الجزائر عشية استقلالها نموذجا تنمويا اشتراكيا طموحا، قائما على احتكار الدولة لمعظم الأنشطة الاقتصادية، لذا ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، مما فرض مركزية شديدة على عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، شكل فيه القطاع العام الأداة الرئيسية لتنفيذ الإستراتيجية التنموية ، في حين تم النظر إلى القطاع الخاص بنوع من الريبة والحذر ، باعتباره ناهبا للثروات الوطنية ، لذلك لم تول أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما ما تعلق بالجانب التشريعي ، وتم

حصر مهامه في أنشطة ثانوية، بطريقة لا تسمح له باكتساب قوة اقتصادية تمكنه من التأثير أو تهديد مراكز القرار في الدولة.

ومع رياح التغيير التي هبت على معظم دول العالم خاصة في الثمانينات من القرن العشرين وبتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث عمدت الجزائر بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، وذلك بهدف القيام بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تحاول من خلالها إرساء قواعد اقتصاد السوق، وذلك بتحرير تجارتها الخارجية وبفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية ، فضلا عن إعادة هيكلة نظامها الجمركي ، تماشيا مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص خصوصا، حيث تم فتح المجال أمام هذا الأخير الوطني والأجنبي على حد سواء للاستثمار حتى يساهم في دفع عجلة التنمية والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

وعليه فإن التحديات الراهنة المفروضة على الجزائر بفعل تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته تضع السلطات العمومية أمام ضرورة تبني سياسة تنموية واضحة المعالم، تشرك القطاع الخاص المنتج في صلب العملية التنموية لمواجهة التحديات.

الإشكالية الرئيسية:

و مما تقدم فبالإمكان صياغة الإشكالية العامة على النحو التالي:

فيما تبرز أهمية تفعيل القطاع الخاص حتى يُعتمد كمدخل لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؛ و ما مدى مساهمته في التنويع الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة ، نعتمد على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حدود ومتطلبات القطاع الخاص ؟
- ما هو واقع القطاع الخاص في الجزائر؟
- ما هي دوافع تفعيل القطاع الخاص في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية؟

الفرضيات:

إن معالجة الموضوع تقتضي صياغة مجموعة من الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة:

- يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- لازلت مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية في جانبها المتعلق بالتصدير متدنية بالرغم من الحوافز الممنوحة له عبر مختلف التشريعات.
- تعتبر المشاكل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير شرعية من أكثر العوائق أمام نمو القطاع الخاص بالجزائر.

أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي تصبو إليها من خلال تناولها لهذا الموضوع تتمحور حول النقاط التالية:

- تحديد المفاهيم الخاصة بالقطاع الخاص.
- تقديم واقع القطاع الخاص في الجزائر.

- إبراز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

- إبراز الصعوبات والعراقيل التي تواجه زيادة فعالية القطاع الخاص في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من التحديات التي تواجه بلادنا في المرحلة الراهنة ، في ظل الآفاق الاقتصادية السلبية بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة المهددة بالانخفاض المفاجئ لأسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات في الجزائر، حيث اصبحت جميع خطط التنمية مرهونة بحركات أسعار النفط، لهذا يبقى التحدي الأساسي والاقتصادي الكبير للجزائر هو العمل على ترقية القطاع الخاص لضمان تنمية مستدامة بعيدة عن التبعية للريع البترولي.

كما يعتبر موضوع هذه الدراسة ذا أهمية بالغة، بفعل تزايد الحديث في الآونة الأخيرة خاصة في أوساط الخبراء الاقتصاديين وكذا من خلال النقاشات السياسية، حول أهمية تشجيع القطاع الخاص في الجزائر باعتباره محرك التنمية وأساسها المادي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- تكمن في الرغبة للوقوف عند مختلف الجهود والمساعي التي بذلتها مختلف الأطراف بما فيها الجهاز الحكومي لجذب المستثمرين وتشجيعهم على عملية الاستثمار.

- الاطلاع بشكل واسع على القوانين والتحفيزات المقدمة للمستثمرين.

- إثراء المكتبة الجزائرية بهذا النوع من الدراسات في سبيل تعبيد الطريق للطلبة والباحثين الذين يبحثون في مثل هذه المواضيع.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في الوقوف على دور القطاع الخاص في ظل تراجع الدولة كمسؤول وحيد عن التنمية وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنمية خاصة مع تراجع أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 إلى يومنا هذا.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** من ناحية الإطار المكاني تركزت الدراسة حول الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** أما من حيث الإطار ألزماني فقد تركزت محددات الدراسة على مايلي :
- تطور القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال والى غاية الألفية الثالثة؛
- دراسة وضعية المبادلات التجارية خلال الفترة (2001-2015)؛
- تناول البحث مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني للفترة (2001-2015).

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا على المنهج التاريخي في سرد الوقائع التاريخية والمنهج الوصفي التحليلي نهدف من خلاله إلى إيجاد الإجابة عن أهم التساؤلات المتعلقة بالإشكالية المطروحة، وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحاليل البيانية، والمنهج القانوني وهذا بالاعتماد على القوانين والقواعد المتعلقة بالقطاع الخاص والاستثمار في الجزائر.

خطة البحث:

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة و الوصول إلى النتائج المبتغاة ، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين اثنين إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة لإطار النظري للقطاع الخاص والذي جُزء بدوره إلى مبحثين، تم تخصيص المبحث الأول للإلمام بمختلف المفاهيم العامة حول القطاع الخاص ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى واقع القطاع الخاص في الجزائر.

أما في الفصل الثاني والمتعلق بدور القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص الأول منهما إلى دراسة وضعية المبادلات التجارية خلال الفترة (2001-2015)، في حين تم تخصيص المبحث الثاني للشرح المستفيض لدور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا أثناء إعدادنا لهذا البحث صعوبات عديدة نورد البعض منها فيما يلي:

- النقص الكبير في المراجع العلمية و خاصة تلك التي تتناول القطاع الاقتصادي الخاص بالدراسة والتحليل.
- التضارب الكبير في الإحصائيات بالاختلاف مصادرها.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في الدراسة على الكتب والمراجع والرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع أهمها:

- دراسة إكرام مياسي " الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، الجزائر2012، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح موقف السلطات

العمومية من القطاع الخاص في التنمية بداية الثمانينات ورغبة الدولة في إشراك القطاع الخاص في التنمية اقتناعا منها بالمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التنمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإعطاء مجال أوسع للقطاع الخاص للممارسة في النشاط الاقتصادي، إلا انه لا تزال تعترض القطاع الخاص العديد من الصعوبات التي تحد من نشاطه واستثماراته.

- دراسة عبد الرزاق مولاي لخضر،" العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر"–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، مجلة الباحث للبحوث والدراسات،العدد9 (2010)، تناولت ابرز الاستراتيجيات لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وأبرز الأدوار التي يقوم بها القطاع الخاص إلى جانب إبراز أهم المعوقات التي تعترض القطاع الخاص في سبيل تحقيق التنمية، كما توصلت النتائج إلى أن التطورات الحاصلة تقوم على تدعيم القطاع الخاص وتزيد من قدرته على المشاركة في المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول القطاع الخاص

تمهيد:

بعد الأزمات الاقتصادية الدورية التي عاشها النظام الليبرالي وخاصة منها أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 وموجة التحرر التي شهدتها العديد من الدول النامية، اعتمدت هذه الأخيرة على سياسة إنمائية ترتكز على التدخل الحكومي،عبر قطاعها العام،كما أن الإختلالات التي مست النظام الاشتراكي سرعت من الدعوة إلى القيام بإصلاحات هيكلية تمس مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا عن طريق فتح المجال للدول النامية أمام القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا عن طريق الشراكة في الاستثمار في القطاعات الحيوية،التي كانت في السابق تتبع القطاع العام، أي خوصصة بعض القطاعات العمومية لصالح القطاع الخاص.

الجزائر وعلى غرار بعض الدول النامية التي تبنت الخيار الاشتراكي وشجعت القطاع العام كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الريبة والحذر معتبرة إياه ناهبا للثروات الوطنية ومقلصا لسيادة الدولة، لذلك لم تول أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما ما تعلق بالجانب التشريعي، ولكن مع بداية الثمانينات بدأت تظهر بعض مساوئ هذا الخيار، وعليه تم اللجوء إلى إصلاحات اقتصادية جذرية ، والتي كانت تمهيدا لتحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق، حيث تم إعادة النظر في مكانة ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

وبناءا على ما تقدم ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية القطاع الخاص أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتحليل واقع القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي يشكل يدفع بواضعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة القطاع الخاص

أولا: مفهوم القطاع الخاص

يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الليبرالي الذي يرتكز على آليات السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل المطلق للدولة والأعوان الاقتصاديون الآخرون في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة، وتفترض سوق المنافسة التامة أن عدد المتعاملين (أي عدد العارضين وعدد الطالبين فيه كبير جدا) ، إذ اعتبره البعض من الاقتصاديين على شاكلة مالنفو(**Malinvaud**) أنه يساوي عدد الذرات وذلك حتى لا يؤثر أحدهم على تحديد الأسعار في السوق*، وأنهم من الصغر بحيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتعدى الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام[1].

* – يفترض علماء الاقتصاد الكلاسيك أن عدد المتعاملين في السوق هو بعدد الذرات أو ذلك لكناية على أنه لا أحد بإمكانه أن يؤثر على تحديد الأسعار بعدد الذرات أو ذلك لكناية على أنه لا أحد بإمكانه أن يؤثر على تحديد الأسعار.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة و التصحيحات الهيكلية (آراء و اتجاهات)**، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص: 18.

كما يقصد بالقطاع الخاص أيضا أنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد"[1].

كما يعرف القطاع الخاص أيضا أنه: " جزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية إلى جانب النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة كذلك يشمل القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح "[2].

ثانيا: نشأة القطاع الخاص

لقد تأثر نشوء القطاع الخاص وتطوره في البلدان النامية بالظروف السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية والأفكار العامة التي انتشرت في هذه الدول وببروز نظرة كانت في غالب الأحيان تُسيءُ إلى سمعته وتحد من توسعاته ومن دوره في النشاط الاقتصادي، وقد مر هذا القطاع بتطورات كبيرة تغير فيها دوره في الحياة الاقتصادية وفي العملية التنمية في هذه الدول.

1. الأسباب التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص في الماضي:

لقد شهدت معظم الدول النامية فترة من الاستعمار الأجنبي لأراضيها امتدت من منتصف القرن 17 إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين استولى المستعمر على كل ثروات البلاد ولم يترك المجال لاستحداث صناعة أو تجارة وطنية محلية.

- ترتكز النشاط الاقتصادي في عمومه في يد القطاع الخاص الغير منظم سواء في الأنشطة الأولية أوفي الأنشطة الصناعية التي كان يغلب عليها الطابع الحرفي.

[1]– مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة الثانية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 1997، ص: 126.

[2]– إبراهيم بدر شهاب الخالدي، **معجم الإدارة: موسوعة إدارة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة وإدارة الأعمال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص: 25.

- بعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي نشأ لديها قطاع عام وذلك عن طريق ما ورثته عن المعمرين أو عند قيامها بتأميمات لأنشطة كانت مملوكة لدول خارجية أضافت إليه بعد ذلك مؤسسات عديدة لأسباب إيديولوجية من ناحية واستجابة للاحتياجات الخاصة للشعوب من ناحية أخرى.
- توسع القطاع العام بصورة كبيرة في ظل التحول إلى النظام الاشتراكي وبتوسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (في الأنشطة الإنتاجية)[1].

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تهميش دور هذا القطاع فيما يلي[2]:

أ. أسباب متعلقة بالقطاع نفسه:

- طبيعة القطاع الخاص في حد ذاته، حيث لم يكن هذا القطاع منظما وكان غير مؤثر من حيث حجم الاستثمارات، أومن جهة قوة تأثيره على الحكومات في هذه الدول.
- قلة الموارد الذاتية لدى القطاع الخاص جعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية ذات متطلبات مالية وتقنية عالية ومكلفة.
- انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي.
- الحالة البدائية للقطاع الخاص.

ب. أسباب متعلقة بالحكومات:

- لقد انتهجت معظم الدول النامية النهج الاشتراكي مما يعني امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج والتدخل الكبير في النشاط الاقتصادي.
- توسع القطاع الاشتراكي العام على حساب المبادرات الفردية وجعله القطاع الرائد والسيادي في الصناعة[1].

---

[1]- أحمد محسن الخضيري، **الخوصصة**، مكتبة الانجلو المصرية، 1993، ص:31.

[2]- بزيزية أمحمد،**القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية " دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص**" رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة البليدة،2006، ص: 67.

- سيادة شبه كاملة للقطاع الاشتراكي في ميدان التجارة الخارجية مع هيمنة واسعة في ميدان التجارة الداخلية.
- لقد شل التطبيق البيروقراطي للاشتراكية القطاع الخاص وخاصة في أوروبا الشرقية سابقا وأدى إلى تحييد دوره.
- عدم دعم القيادة السياسية في الدول النامية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.
- انفراد معظم الحكومات في الدول النامية بوضع الخطط المركزية للتنمية الاقتصادية(يقصد بالتنمية الاقتصادية بأنها عملية نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أي الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم[2]،فيما يرى لها البعض على أنها عملية يزداد فيها الدخل الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية محدودة[3])ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي اقتضى تعبئة رؤوس أموال كبيرة لم يكن القطاع الخاص قادرا ولا مستعدا لتوفيرها بدرجة كبيرة[4].
- مما أدى إلى قيام حكومات دول النامية بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية المتمثلة في التصنيع السريع وإقامة البني الإرتكازية الضرورية لاقتصادها اتسام معظم الاقتصاديات النامية بالانغلاق وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2. الاعتبارات والنظريات التي حدت من أهمية القطاع الخاص في الماضي:

لقد تعرضت مسيرة القطاع الخاص في الدول النامية إلى موجة التشكيك والتي لم تلبث أن تعاظمت وحدت من أهميته، ولم تكن هذه النظرة مقتصرة على الدور الاقتصادي للقطاع

---

[1] تيسير عبد الجابر،**القطاع العام في الدول العربية، الندوة الفكرية، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 51.

[2] محي الدين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1972،ص ص:207-208.

[3] صلاح الدين نامق، **التضخم السكاني والتنمية السكانية في الجمهور العربية المتحدة**، دار المعارف، مصر،1966،ص ص:94-95.

[4]تيسير عبد الجابر، مرجع سابق، ص:51.

الخاص، بل امتزجت باعتبارات كثيرة، ويمكننا تلخيص وتصنيف العوامل التي تقرر النظرة إلى القطاع الخاص أو الحكم عليه على الشكل التالي:

أ. **النظرة السياسية:** ترى هذه النظرة أن وجود قطاع خاص قوي مهيمن في الحياة الاقتصادية إنما هو مظهر من مظاهر وجود كتلة اقتصادية ذات مال ونفوذ، وهي التي تملك هذا القطاع وتتحكم فيه، وبالتالي تتحالف مع قوى أخرى للهيمنة على الوضع السياسي[1].

ب. **النظرة الاقتصادية:** تقوم هذه النظرة على افتراض وجود سوق ومنافسة حرة يفترض أنها كاملة ما بين مؤسسات كثيرة ومتنوعة الكفاءة وتذهب هذه النظرة إلى القول أن هذه المنافسة تحدد أسعار المدخلات والمنتوجات ومن خلال هذا التحديد تقرر كفاءة المنشأة (المشروع) وتوفر التوزيع الأمثل للموارد فتحقق بذلك المنفعة العامة.

ت. **النظرة الاجتماعية:**وتركز هذه النظرية على أن وجود قطاع خاص يؤدي بالتدريج إلى تركيز أدوات الإنتاج، في أيدي قلة من الناس تنال حصة عالية من الدخل الوطني غير متناسبة مع قلة عددها وتدعو هذه النظرة إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدلا بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع .

المطلب الثاني: متطلبات وحدود القطاع الخاص

1-**متطلبات القطاع الخاص:** يتطلب ظهور القطاع الخاص مجموعة من المتطلبات، لأجل الحصول على قطاع خاص ناجح وفعال، ولكي يتمكن القطاع الخاص من النجاح لا بد من بروز عدة عوامل من بينها[2].

[1]- برهان الدحاني، **دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص:64.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع،سابق، ص: 22-23.

- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في الاستثمارات منتجة ومختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق.
- لا بد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى الشركات المساهمة العامة والخاصة، كما تلعب المصارف دور بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات.
- ظهور رجل الأعمال المنظّم والمغامر والسّاعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية منْ بُعد النظر وحسن الإدارة، إلى جانب الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج.
- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.

2-حدود القطاع الخاص: تعد التنمية هدفا أساسيا تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها وذلك لما تكتسبه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصفة خاصة، ووفقا لهذه الأهمية يسعى كل من القطاع العام والخاص بإبراز دوره في إحداث التنمية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن القطاع العام والقطاع الخاص سيظلان يخوضان معركة التنمية ومسيرة التطور المستقبلي، فوجود أنشطة اقتصادية مختلفة يتعاظم عندها دور القطاع العام في ظل التحول القائم إلى النظام الرأسمالي (خصخصة القطاع العام) وهو الأسلوب الجديد في ظل اقتصاد السوق مع نهاية السبعينات، ومطلع الثمانينات الذي أصبح هدف جميع

الدول لتبنيه، ولتحقيق هذا المطلب لا بد من خطوة جادة وموضوعية لتحديد مجالات كل من القطاع العام والخاص وتحديد دور كل منهما في الأنشطة التي تكون كفاءتها أكبر إذا تناولتها المؤسسة العامة، بحيث يتم إعطاء فرصة أمام القطاع الخاص إذا كان يؤدي العمل بطريقة أفضل وبالتالي المستثمرين الخواص هم من يتولون ذلك[1].

إلا أنه لا يكمن هناك فاصل واضح بين القطاعين نظرا إلى العوامل التالية:

1. تختلف ظروف كل بلد على حد سواء اقتصاديا أو سياسيا.
2. الاختلاف في تحقيق التنمية والتطور تختلف من بلد إلى آخر.
3. القدرة المالية لدى كل من القطاعين.
4. خبرة القطاع الخاص في الاستثمار[2].

كل هذه العوامل أحدثت جدلا حول الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها القطاع العام والخاص فالتباين يكون في الدول النامية التي يسيطر فيه القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يتضح بأنه ليس هناك حدود بين القطاع العام والقطاع الخاص ولا يوجد تحديد صريح بينهما لأن القطاعين مكملين لبعضهم البعض، وتتوقف مساهمة كل قطاع على النظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد[3].

المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير القطاع الخاص

إن عملية وضع إستراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال جملة من الآليات والإجراءات، يتوجب أن تنطلق قبل كل شيء بأخذ بعين الاعتبار لجملة العراقيل والإخفاقات التي تواجه عملية تطور القطاع الخاص، مما يسمح بوضع تصور

---

[1]–حفص صبرينة، كنوز رزيقة، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية رجال الأعمال و المقاولون في الجزائر، دراسة حالة شركة أوريدو الاتصالات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015، ص: 21–22.

[2]– عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، القاهرة ، مكتبة المدبولي، 2004، ص:65.

[3]– مرجع سابق، ص: 65.

سليم وفعال للآليات التي يتوجب توفيرها ويمكن من تطوير مكانة القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن إبراز مجموعة من الآليات تشكل في ترابطها الإستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وهي كما يلي:

1. **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:**لا بد من توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، بحيث يتشكل ما يسمى بمناخ الأعمال ويقصد به توفر مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الاستثماري، وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك انطلاقا من العناصر التالية[1]:

1. 1. **التشاور بين القطاع الخاص والعام:** حيث أن الدولة تضطلع بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء، من خلال جملة السياسيات التي تقرها.

1. 2. **وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب:** يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي، من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد والمجتمع، وبتالي فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص،والذي من الضروري أن يتواكب مع التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية[2].

1. 3. **الحد من تعاظم مكانة القطاع العام:** بحيث أن توجه القطاع الخاص نحو النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وبحيث تؤدي إلى

[1]–Caribbean development bank, on a new private socter development strategy, wortiking, paper, p 24.

[2]– كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، يومي 20–21 نوفمبر 2011)، ص: 12.

غياب المنافسة وبروز الاحتكار في النشاط الاقتصادي، وتبرز الخوصصة كأحد أهم العوامل المساعدة في حد دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية[1].

1. 4. **توفير وتطوير البنى التحتية:** تلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرقات والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات وقنوات الصرف الصحي دور هاما في تطوير القطاع الخاص، حيث تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات والمبادلات التجارية.
1. 5. **تنمية الموارد البشرية:** بحيث يعد تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق التدريب والتكوين كما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج، كما يساهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة في الأداء للقطاع الخاص ليُسهم في النشاط الاقتصادي.
1. 6. **تحقيق الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير فيجلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية.
2. **توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:** إن ما تتطلبه أي إستراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص هو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص، بحيث أن توافره سواء من ناحية الحجم أومن ناحية النوع يتبع المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات، وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال ما يلي:

[1]– مرجع سابق، ص: 13.

2. 1. **تعبئة المدخرات:** من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الاقتصادية للخواص، حيث أن ذلك يستلزم قبل كل شيء تطوير نسبة القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك محلية كانت أو خارجية بشكل ينعكس إيجابا على خدماتها المصرفية.

2. 2. **مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجديدة في السوق:**

تعاني المشروعات الصغيرة والجديدة في النشاط الاقتصادي من صعوبة الحصول على التمويل سواء لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال، وهذا ما يتطلب مرونة في إجراءات التمويل للمشروعات الصغيرة من طرف البنوك التي تعتبر المصدر الوحيد لها للحصول على التمويل، حيث أنه من الضروري العمل على تأجيل آجال الدفع أو تخفيض الفوائد بما يضمن لها الحصول على السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الاستثمارية والإنتاجية، خصوصا وأنها لا تبدأ في تحقيق الأرباح إلا بعد سنوات من بداية النشاط[1].

2. 3. **تطوير أسواق رؤوس الأموال:** إن ما تلعبه أسواق رؤوس الأموال من دور كبير في تمويل المشروعات الاستثمارية يزيد من أهمية الاهتمام بتطويرها وتفعيل مكانتها في عملية تمويل الاقتصاد، حيث أنها تساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا كبيرا في تطوير أداء المؤسسات والشركات الخاصة.

2. 4. **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:** تدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط

[1]– Inter–American development bank ; private sector development strategy, 2004, p 23.

الاقتصادي، كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية، من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة لتمويل[1].

المطلب الرابع: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

من أجل تنمية القطاع الخاص يتطلب توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى"مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على المشروعات الاستثمارية ،وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[2].

ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية نذكر ما يلي[3]:

1. **معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي:** هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أوفي البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تساهم في زيادة معدل نمو

---

[1]– ريتشارد هينغ وآخرون، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي،2007،ص:08.

[2]– علي عبد القادر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة جسر التنمية ،المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004، ص: 05.

[3]– محمد سعيد بسيوني الجوراني، **محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975–1997**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية، 2002، ص :74، ص:163.

- مريم أحمد محمد فؤاد، **ظاهرة عدم التأكد و تأثيرها على الاستثمار الخاص في مصر**، خلال الفترة 1974–2001 رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، ص: 72–84.
- فريد بشير طاهر ،**محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية**، مجلة التعاون العدد 51، يونيو 2000، ص: 20–26.

الناتج الإجمالي، كما أن زيادة نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة[1].

2. **القروض المصرفية:** يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة بينما تجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية التي من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.
3. **سعر الفائدة:** لا يزال هناك اختلافات فيما يتعلق بسعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية على المستويين النظري والتجريبي، وطبقا للنظرة الكينزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، والذي بدأ بتبني صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة وبهدف زيادة حجم الاستثمار وذلك باعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة تؤدي إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي فإن التطبيق العلمي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار فضلا عن أن الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها[2].

---

[1]– نفس المرجع، ص: 20.

[2]– محمد سعيد بسيوني الجوارني، مرجع سابق، ص: 142.

4. **سعر الصرف:** حيث يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تمليه عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق.
5. **الضرائب:**تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة.
6. **الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:**يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدم قنوات:

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، ما يؤثر سلبا على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي.

ثانيا: قد يكون الإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، والاتصالات...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، خاصة عندما تقوم الدولة بالإنفاق

على تلك البني التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها[1].

ثالثا: يرى آخرون أمثال بلاس **(Blass 1988)** أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس مال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، وهكذا تجد أن الإنفاق الحكومي آثار تكاملية إيجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص.

7. **الديون الخارجية:** برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، عندما يحين موعد سداد أقساط القروض عليا فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات.

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري.

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أومن القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

[1] – فريد بشير طاهر، مرجع سابق، ص: 21.

ثالثا: من شان العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي فيؤثر سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

8. **الاستقرار الاقتصادي:** يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل* بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)[1].

يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية والانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، كما أوضح "جرتين" و"فلانوفا" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص، من خلال ثلاث قنوات:

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.

ثانيا: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

* –للتوضيح فإن التوظيف الكامل لا يعني أن البطالة تساوي صفر بل معدل مقبول من البطالة يقترب من الصفر و نسميه بمعدل البطالة الطبيعي و يتراوح هذا المعدل بين 0% و 5%.

[1]– محمود علي إبراهيم القصاص، **فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر**، و أثرها على نشاط البنوك 82–1992، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986، ص: 317.

ثالثا: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدنيا في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت والمؤشر الأخير والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

9. الاستقرار السياسي: إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري، فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقر لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصادي على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ما يؤدي برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

على المستوى التجريبي أولت الدراسات فيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار بمختلف أشكالها ونتائجها أهمية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة بين الصدمات الخارجية والأمور السياسية والاستثمار الخاص، توصل كل من (**Sule O and Dami R, 1992**) إلى أن المتغيرات السياسية (درجة يخضر السكان، والحقوق السياسية والحريات المدنية) تؤثر على استجابة الاستثمار الخاص للصدمات (ظروف التبادل التجاري)، أسعار النفط، سعر الفائدة)، ظهرت نتائج الدراسة أن المستويات العالية للتحضر تؤثر على الاستثمار، وأن أثر الصدمات الخارجية في الاستثمار يكون كبيرا في الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر تقييدا، آخذين في الاعتبار أن الحريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة الحقوق السياسية، ومن الناحية العكسية، فإن زيادة الحريات السياسية يخفض أثر الصدمات الخارجية السالبة وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية،

أظهرت **R.S.Basi** أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 64% حيث اعتبر الاستقرار السياسي كعنصر أولي محفز للاستثمار[1].

10. **الاستقرار التشريعي:** يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار أما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد...الخ، ولما كان الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، وفي ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح لهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلب جوهريا بالتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، مما يساهم فيمنح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، وأشارت الدراسات إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها السياسي وقضائي كفء.
11. **البنية التحتية المادية والاجتماعية:**تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما الطرقات الطاقة والموانئ والاتصالات إضافة إلى التعليم والصحة ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، ألا تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها إن المستويات الاستثمارات العالية في رأس المال البشري، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص والقوى العاملة السليمة والمتعلمة إن الاستثمارات في مجال التعليم والصحة يجب أن تشمل القطاعين العام والخاص على السواء، وأن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل

[1]– محمد سعيد بسيوني، **دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاحالاقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986، ص: 317.

الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

12. **حكم القانون:** يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها وتشكل القوانين أساس جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية، بالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع "قواعد اللعبة" أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات بجعلها قابلة للنفاذ فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات إن الأنظمة القانونية المرتبكة والمتناقصة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تظل غير رسمية، ويظهر في احد التقديرات ان80% من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية وغالبا ما يلقى اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 الى1 في السنة[1].

[1] – رندة بدير، **دور المرأة في نمو القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف المعهد الوطني العربي للتخطيط بالكويت** ،2009. http://www.arab-api.comf-0309 /p31.pdf

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في الجزائر

تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية كأسلوب لتسريع خطى النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، حيث سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانيات لديها.

المطلب الأول: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر

لقد أخذت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال، ولعدة اعتبارات، على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا كبيرا، إذ أنيطت به مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين والإدارة، وهذا ما لم يفسح المجال للقطاع الخاص وبقي مهمشا، لكن مع مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية الهادفة إلى إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحولت النظرة للقطاع الخاص من التهميش إلى الاعتراف إلى التماس المشاركة في التنمية الاقتصادية[1].

- **طبيعة القطاع الخاص:**

قبل التطرق لطبيعة وخصائص القطاع الخاص في الجزائر لا بد من التحديد أن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية، أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل: المشروعات

[1]– إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص: 104.

الخاصة، المؤسسات العائلية والهيئات التي تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين (أو غير المقيمين) للشركات الخاصة[1].

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص في الجزائر

يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن[2].

وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين: قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية، وهناك قطاع خاص غير منظم وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعاملات حسابات نظامية وهو قطاع حرفي.

لطالما ساد في الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة من الزمن المفهوم العام للقطاع العام الذي كان يقصد به قطاع الأعمال التي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد، الواضح من هذين التعريفين أن معيار الملكية كان هو السائد للتفريق بين القطاعين، لكن مع عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة) لم يعد معيار الملكية المعيار الوحيد للتفريق بينهما، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام الكثير، خصوصا مع اتجاه الدعاوي بتسليم إدارة بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، كذا تحرير إدارة وحدات القطاع العام لتمكينها من العمل بأسلوب القطاع الخاص، ومن ثم فالقاعدة هي انفصال الإدارة عن الملكية لا سيما في الوحدات الكبيرة وإن كان كل منها ينتمي إلى القطاع الخاص[3].

---

[1]– مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009–2010، ص: 66.

[2]– عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص: 49.

[3]– محمد محمود الإمام،"**محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام و الخاص في الوطني العربي"، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990، ص: 108.

إضافة إلى ذلك، هناك قطاع ثالث يأخذ من اشتراك القطاع العام والقطاع الخاص في رأس مال مشترك في مشروع أو شركة معينة أساسا لتكوين قطاع ثالث يطلق عليه القطاع المختلط، ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد برأسمال مشترك حيث يوزع رأس المال بين القطاع العام والقطاع الخاص (محلي أو أجنبي) شريطة أن تكون النسبة لملكية الدولة فيه أكثر من 50% وهذا بقصد أن يكون للدولة الصوت أو الرأي المؤثر في قرارات المشروع أو مجلس إدارة الشركة، بالإضافة إلى هدف تحديد ما يمكن أن يملكه الأفراد في أي نشاط مشترك بغية سيطرة القطاع العام على تلك الوحدات أو الشركات[1].

الفرع الثاني: مميزات القطاع الخاص في الجزائر

ويمتاز القطاع الخاص بعدة مميزات حسب ما تشيره المعطيات والإحصائيات المتوفرة إلى أن أبرز ما يميز القطاع الخاص الجزائري ما يلي:

- يغلب على المؤسسات الخاصة الجزائرية الطابع العائلي أين تعود ملكية المؤسسات لربع العائلة ثم الأبناء ثم الأقارب وبذلك تبقى الملكية محدودة في الإطار العائلي وغالبا ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة، وهذا الطابع يؤثر على نمط المؤسسات الخاصة حيث أن نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة، كما أن مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائلي بالنسبة لعدد كبير منها[2].
- من مميزات القطاع الخاص في الجزائر هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيلة المؤسسات المكونة للقطاع الخاص إذ أحصت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في السداسي الأول لسنة 2013 ما يعادل

[1] – عبد محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص: 85.

[2] –Abdellatif BENACHENHOU, les entrepreneurs algériens, Alger, Alpha design, 2007, p 20.

747934مؤسسة منها 747387 مؤسسة خاصة تشغل 1869363 عامل[1]، وهو الذي يدعم مكانة هذه المؤسسات في التشكيلة المكونة للقطاع الخاص في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى، فبمقابل تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة جد هامة من حيث العدد على المستوى الاقتصادي، يتضمن القطاع الخاص الجزائري عددا من المجمعات الخاصة التي تجمع مختلف النشاطات الاقتصادية، إذا يحصى مندى رؤساء المؤسسات **Forum des chefs d'entreprise**[2] حوالي 633 مؤسسة تشغل 164177 عامل، برقم أعمال إجمالي يقدر بحوالي 15 مليار دولار، أي ما يعادل 1296 مليار دينار.

- يسمح التعرف على الصيغة القانونية للمؤسسة بمعرفة الكيفية التي تسير بها المؤسسة إذ تختلف طبيعة التسيير باختلاف الصيغة القانونية للمؤسسة، فحسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري (**CNRC**)[3] فالصيغة القانونية المهيمنة على النشاط هي المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة **SARL**، بنسبة تقارب **50%** من العدد الإجمالي للمتعاملين المشكلين للنسيج الاقتصادي الوطني.

تليه المؤسسات الشخصية ذات المسؤولية المحدودة (**EURL**) بنسبة تعادل **33.5%** من المؤسسات، في حين أن النسبة المتبقية وهي **16.5%** موزعة على الصيغ القانونية من ضمنها المؤسسات ذات الأسهم، ويمكن تفسير هيمنة الشكل القانوني للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة

[1]– نشرية المعلومات الإحصائية رقم 23، معطيات السداسي الأول 2013، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، ص: 10.

[2]– منتدى رؤساء المؤسسات Le forum des chefs d'entreprise هو المنتدى يضم رؤساء المجمعات الخاصة تم تأسيسه في أكتوبر 2000، موقع منتدى رؤساء المؤسسات www.fce.dz

[3]– الموقع الالكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري:www.cnrc.dz

إلى كون هذه الأخيرة تعتبر سهلة الإنشاء كما أنها تسمح باشتراك رؤوس الأموال من مصادر مختلفة أو عائلية بالدرجة الأولى بالنسبة للمؤسسات الجزائرية[1].

– على الرغم من توفر الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات المشكلة للقطاع الخاص إلا أنها تبقى غير دقيقة وغير كاملة وهذا التوجه المؤسسات التابعة له إلى القطاع الموازي، ويفسر المختصون لجوء هذه المؤسسات إلى القطاع الموازي للانفتاح المتسرع وغير المدروس للاقتصاد الجزائري وما ترتب عنه آثار سلبية على بعض فئات المجتمع بعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي ومن ثم شهدت النشاطات الموازية تطورا ملحوظا في السوق الوطنية، أما المواد التي يتم تداولها في السوق الموازية فهي مواد التحميل، المنتجات الغذائية والأجهزة الالكترونية.

المطلب الثاني: تطور مكانة القطاع الخاص في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري عدة مراحل وتحولات ساهمت في إحداث تغييرات جذرية وكانت سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي والتحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق حيث كان القطاع الخاص ضمن هذه التحولات حيث قطع عدة مراحل للوصول إلى المكانة الحالية التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1. **مرحلة الستينات والسبعينات:**رغم تبني الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الاختيار الاشتراكي كأسلوب للتنمية، إلا أن ذلك لم يمنع القادة الجزائريين من الحديث عن القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل اختيار اقتصاد اشتراكي تلعب فيه لدولة دور المهيمن[2].

[1]–Wassila LACHACHTI TABET Aoul," L'entrepreneur algérien émergence d'une nouvelle classe",
الملتقى الدولي **حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16–17 أفريل 2006، ص: 1148.

[2] –Hocine BENISSAD , Algérie de la planification socialiste a l'économie de Marché, Alger, ENAG édition, 2006, p 54.

ولقد قامت الدولة بعد ذلك وتحديدا سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 63-277 المؤرخ في 27 جويلية 1963والمتعلق بالاستثمارات) وكان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب حيث أقر بحرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، وأصبح بإمكان الرأسمال الأجنبي الاستفادة من ضمانات وامتيازات جبائية في حالة خلق مشاريع جديدة أو توسيع تلك الموجودة لكن تبقى هذه الامتيازات رهينة موافقة اللجنة الوطنية للاستثمار[1].

ولم تتم الإشارة للمستثمرين الوطنيين أو القطاع الخاص إلا في المادة (23) التي ذكر أن الرأسمال الخاص الوطني بإمكانه أن يساهم مع الدولة في إنشاء المؤسسات المختلطة وهي الوسيلة الوحيدة للحصول على بعض الامتيازات[2].

في سنة 1966 صدر الأمر 66-248 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966والذي يشكل مع النصوص التي يستند إليها قانون الاستثمار، وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، إذ حدد الأمر الجديد مجال تدخل القطاع الخاص[3].

كما أن إصدار قانون 1966 للاستثمارات بقدر ما عكس رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص ضمن مجهودات التنمية الوطنية بقدر ما عكس تخوفها من توسع هذا القطاع، واستمر هذا الموقف المتردد والمتخوف من القطع الخاص حتى بعد مضي 10 سنوات من إصدار قانون 1966، ففي عام 1976 جاء الميثاق الوطني ليؤكد على ضرورة الحفاظ على التوجه

[1]- إكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 110.

[2] -Mustapha BABA AHMED, l'Algérie enter splendeurs et pasan-teurs, Alger, édition Marinoor,1997,p148

[3]- المادة 04 من الأمر 66-248 المتعلق بقانون الاستثمار و التي حددت مجال تدخل القطاع الخاص في قطاعي الصناعة و السياحة بعد ما كان مقتصرا على القطاع الصناعي في القانون السابق.

الاشتراكي وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسمح له من اكتساب قوة اقتصادية، ولذلك تم حصر نشاط القطاع الخاص في أنشطة ثانوية لكي لا يتمكن هذا القطاع من التأثير على مراكز القرار في الدولة .

إن المحاولة التي تضمنها الميثاق الوطني في سبيل إعطاء مكانة للقطاع الخاص ضمن المجال الاقتصادي تعود أساسا إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية عما كان عليه منه 1962 فقد أًبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن تجاهله وهذا ما أوجب إعادة النظر في الإطار التشريعي والقانوني المرتبط بالقطاع الخاص[1].

2. **مرحلة الثمانينيات:** لقد ظهرت الرغبة في تنظيم وتأطير القطاع الخاص في بداية الثمانينات حيث كان ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 15 إلى 19 جوان 1980، الذي أوصى بضرورة دمج القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي، وأكدت توصيات المؤتمر على أن القطاع الخاص قد تطور وحقق وزنا هاما في الإنتاج والتشغيل ولكن بالمقابل لم يصاحب ذلك تطور في السياسة الرسمية اتجاه هذا القطاع واستثماراته، وهذا ما مهد لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنه القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والذي اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني والذي جاء لتوضيح وتنظيم تدخل القطاع الخاص الوطني وذلك بإزالة الغموض المتعلق بحق الحصول على رخصة اعتماد الاستثمار، الحد الأقصى للاستثمار وتحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص الوطني وقد استثنى القانون من حقل تطبيقه رأس المال الأجنبي، كما أشار القانون 82-11إلى المهام الجديدة التي أوكلت للاستثمار الخاص وما

[1]- إكرام ماسي، مرجع سابق، ص: 113-114.

كان ينتظر من مشاركة القطاع الخاص وقد كان هدف القانون 1982 هو تأطير وتوجيه القطاع الخاص وفق الأهداف التي سطرها المخطط وقد تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم 83-93 الصادر في 29 جانفي 1985 والذي أنشأ ديوان التوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة **OSCIP** وقد وضع تحت تصرف وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وأوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي[1].

ألغى القانون رقم 88-25 المؤرخ في 21 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة لكل الإجراءات التأطيرية التي كانت تميز القانون 82-11ونص على أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص وذلك عبر تحرير سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية[2].

إضافة إلى إلغاء إجراء الاعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه ومراقبة الاستثمارات الخاصة واكتفى بذكر الاستثمارات ذات الأولوية من غيرها والتي تستفيد من امتيازات وبإلغاء إجراء الاعتماد ألغي كذلك ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار **OSCIP** وعوض بالغرفة الوطنية التجارة **CNC** كما احتوى القانون على تسهيلات متعلقة بتزويد المشاريع الخاصة بالتجهيزات والمواد الأولية والحصول على العقار الصناعي ومكن أصحاب رؤساء الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر، والملاحظ أن القانون الجديد وبعكس القوانين السابقة لم يذكر الامتيازات المسموحة للاستثمارات الخاصة بل ترك ذلك لما تقره قوانين المالية.

---

[1]-Rachid TELMCANI, Etat, Bazar et Globalisions, Alger, le éditions EL-Hikma, 1999, p 42.

[2]- ذكرت المادة 05 من القانون 88-25 القطاعات الإستراتيجية لا يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر فيها و هي النظام المصرفي، التأمينات، المناجم، المحروقات، الصناعة الحديدية القاعدية، النقل الجوي، السككي و البحري.

ومع صدور دستور1989 تعززت مكانة المبادرة الخاصة وتجسد اهتمام الدولة بجل الاستثمارات الخاصة وتحفيز المستثمرين من خلال الأدوات القانونية لاحقا[1].

3. مرحلة التسعينيات: شهدت سنوات التسعينات من القرن المنصرم تحولا جذريا في الاقتصاد الجزائري حيث لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا وأضحت الملكية الخاصة مضمونة إذ مع مطلع التسعينات جاء القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي اعتبر كقطيعة مع السياسات الاقتصادية السابقة وبداية لانفتاح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة فلقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص جاء فيه إلغاء التمييز وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي، كما جاء في القانون رقم 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين العام والخاص لنفس المعايير والشروط، هذا وقد تدعم الإصلاح الاقتصادي بخامس قانون استثمارات بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993والذي يتمثل هدفه الأساسي في التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق لرأس المال الوطني والأجنبي، ولقد تضمن الإطار العام لهذا القانون الجوانب التالية[2]:

- الحق في الاستثمار بحرية وجعلها مضمونة تمارس في إطار القانون؛
- المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب منهم أمام القانون؛
- ينحصر تداخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساس عبر التخفيض الجبائية؛

[1]- إكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 117.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص: 14.

- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها **APSI** لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد وقد حدد أقصى أجل لدراسة الملفات بستين يوما؛
- الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار في الجزائر والتشجيعات.

تصنيف التشجيعات المخصصة للاستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة: نظام عام ونظام خاص للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي في ترقيتها ونظام خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق التبادل الحر[1].

وبالتالي يتضح أن قانون الاستثمارات لسنة 1993 مثل أول إنجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية وبلغ حجم الاستثمارات الخاصة المصرح بها منذ صدور قانون الاستثمارات لسنة 1993 إلى نهاية ديسمبر 1994 ما يعادل 9062 مليار دج، هذه المبالغ المستثمرة احتواها حوالي 650 مشروعا استثماريا وعملت على توفير مناصب شغل بلغ عددها الإجمالي نحو58098 منصب شغل[2]، حيث يتضح أن الخصخصة سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل على تحسين جودة المنتوج المشروع والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات[3].

4. بداية الألفية الثالثة: حصل قانون الاستثمارات المتبنى في التسعينات امتيازات وتحفيزات موجهة أساسا لترقية نشاطات القطاع الخاص إلا أن حصيلة الاستثمار كانت متواضعة

---

[1]- يمثل النظام العام جملة من الحقوق المشتركة بين كل المستثمرين كالإعفاءات عن تسديد بعض الرسوم أما نظام المناطق الخاصة فهو يخص المناطق التي تحتاج إلى تطوير و تنمية اقتصادية محلية حيث حددت في هذا الإطار 671 بلدية وفق معايير اجتماعية و اقتصادية بالنسبة للمناطق الحرة هي تلك المناطق التي تتم فيها عملية الاستيراد أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة.

[2]- بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003- 2004،ص:193.

[3]- محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة أفاقها و أبعادها**، لبنان، دار الفكر المعاصر، 2002، ص:16.

ولتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمارات تحت رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 وفيما يلي أهم النقاط إلي تضمنها.

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة والمساواة في التصرف بين الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية؛
- مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار من خلال وضع شباك موحد فعلي وهذا عن طريق خلق فروع له على المستوى المحلي بالإضافة إلى توجيه عقلاني لشروط منح الفوائد الضريبية وشبه الضريبية؛
- تسهيل المسار الإداري لعملية الاستثمار؛
- يتضمن الجهاز الجديد نظام عاما ونظاما استثنائيا[1].

ولقد شمل نص الأمر على قرار حل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات دعمها ومتابعتها (**APSI**)وتعويضها بشباك وحيد في شكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، كما احتوى نص الأمر على قرار إنشاء المجلس الوطني للاستثمار **CNI**، الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة ويمكن القول أن الأمر 03-01وبالنظر إلى التحفيزات والتجديدات التي حملها، قد أصبح يضاهي نظريا أكثر القوانين ليبرالية انفتاحا، حيث وضح المكانة والدور الذي أصبحت تحتله استثمارات القطاع الخاص وسمح لها باقتحام كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء.

تميزت سنة 2001 أيضا بصدور القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمد جملة من الإجراءات تهدف تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات عبر تحديد وضبط الإجراءات التسهيل الإداري الذي يمكن

[1]– يضم النظام العام الاستثمارات العادية و الواقعة في المناطق التي لا تتطلب تنمية وتطوير كبير أما النظام الاستثنائي ينضم الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و المحددة من طرف المجلسالوطني للاستثمار إضافة إلىالاستثمارات التي تمثل مصلحة خاصة للاقتصاد الوطني لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقات و تفضي إلى تنمية مستدامة.

تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، كما نص أيضا على إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية من أجل الحصول على تسهيلات فيما يخص التمويل البنكي للاستثمارات.

وأهم ما ميز سنة 2001 هو البدء بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث يأتي هذا البرنامج في المجال الاقتصادي، وقد كان برنامج الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى تحضير الجزائر لانتعاش اقتصادي جديد من خلال وضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية تنمية مستدامة"التنمية المستدامة هي التنمية التي تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع باستحداث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة"[1]، والأخذ بعين الاعتبار منح الأفراد الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة، وتشجيع الفرص التي من شأنها خلق مناصب عمل دائمة ومن أبرز الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج نذكر ما يلي[2]:

- خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني تهدف إلى بعث مسار تطور دائم؛
- دعم النشاطات التي تخلق القيمة المضافة وتوظف اليد العاملة؛
- رد الاعتبار إلى الهياكل القاعدية التي تسمح بتحريك النشاطات الاقتصادية؛

وفيما يخص إجراءات السياسات العاجلة، فقد تضمن البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطور المؤسسات الخاصة وذلك من خلال دعم المحيط المباشر الذي تعمل ضمنه المؤسسة[3].

- تطوير و تحسين خدمات مصلحة الضرائب؛
- إنشاء مراكز تهتم بتقديم إرشادات في الميدان التسيير والقضائي؛

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية**، مصر، 1999،ص ص:182-183.

[2]– مراد بن مرزوق، **مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، مذكرة ماجستير في علوم التسيير**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص: 68.

[3]– مرجع سبق ذكره، ص: 69.

- مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية لبروز محيط يمسح بعمل فعال لقوى السوق أين تلعب الدولة دورها في تأطير وتنظيم المجال الاقتصادي؛
- إعداد برامج للإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي وذلك بالاعتماد أساسا على تخفيض قيمة مختلف النسب والرسوم التي تفرض على المؤسسات؛
- تهيئة المناطق الصناعية واتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع وبالخصوص ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي.

وحتى لا تبقى هذه الإجراءات مجرد أهداف فقط، خصصت السلطات العمومية غلافا ماليا لضمان تنفيذها قدر بـ 07 مليار دولار تغطي خمس محاور تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية.

واستكمالا للبرنامج السابق تم وضع برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي يمتد على مدار الفترة (2005-2009) وهو امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويعتبر إطارا من الفرص بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين إذ يشجع الأنشطة الكفيلة بتحريك الآلة الاقتصادية واستحداث مناصب الشغل وقد رصد له أكثر من 80 مليار دولار[1]، ويهدف هذا البرنامج الواسع إلى عصرنة وتطوير البنيات التحتية قصد بناء اقتصاد مبني على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- **هيئات دعم الاستثمار الخاص:**

عمدت السلطات العمومية إلى وضع أطر مؤسساتية للحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص واتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيعه وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:[2]يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني حيث طبقا للمادة 16 من المرسوم

[1]– دليل المستثمر العربي في الجزائر، عدد خاص صدر عن صباح لخدمة المستثمرين، عدد 02 نوفمبر 2006، ص: 38.

[2]–Agence Nationale de Soutien a l'Emploi de Jeunes.

رقم 96-14 المؤرخ في جوان 1996والمتعلق بقانون المالية التكميلي تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كهيئة ذات طابع خاص يسيرها المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996والمتعلق بإنشاء الوكالة وتحديد مهامها.

وتعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية، تتكون من 53 وكالة وتخص المستثمرين الشباب في إطار هذه الوكالة من ثلاث صيغ لتمويل مشاريعه:

- صيغة التمويل الفردي المستثمر الشاب بمجموع قيمة الاستثمار؛
- صيغة التمويل الثنائي تمثل المساهمة المالية للمستثمر الشاب جزءا فقط من القيمة الإجمالية للاستثمار على أن تقدم الوكالة الباقي على شكل قرض دون فائدة.
- صيغة التمويل الثلاثي: يتم فيها تقسيم القيمة الكلية للاستثمار على كل من الشاب المستثمر الوكالة في شكل قرض دون فائدة وقرض بنكي حيث تساهم الوكالة في تخفيض معدل فائدته.

من مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع ووضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني...الخ، في تصرف الشاب بالإضافة إلى تنظيم تدريب لصالح الشباب ذوي المشاريع الجديدة.

2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**:كانت تعرف هذه الوكالة بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها **APSI** والتي تأسست بمقتضى المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993والمتعلق بترقية الاستثمار، وعملا بأحكام المادة السادسة من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001والمتعلق بتطوير الاستثمار، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ANDIالتي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

3. **الهيئات الممثلة للوكالة:**لقد ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطها والمسهلة لتأدية مهامها وتتمثل في:

- المجلس الوطني للاستثمار.
- الشباك الموحد.

المطلب الثالث: دوافع تفعيل القطاع الخاص في الجزائر

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر فيما يخص تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص دليل على تغير موقف السلطات العمومية من القطاع الخاص، خصوصا مع بداية الثمانينات، وهذا اقتناعا منها بدوره الكبير في التنمية، ولعل من بين أهم الأسباب التي كانت وراء إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر نذكر:

- فشل القطاع العام وعجزه عن الوصول إلى المردودية وتحقيق الفائض واعتماده الكلي على خزينة الدولة في التمويل، بمعنى أن حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه.

[1]–المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 01–282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

- الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي والذي شهد عليه الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مرت بها الجزائر نتيجة انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.
- طبيعة الاتفاقيات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)ى التي تفرض على الجزائر القيام بعدة إصلاحات بما فيها إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، ما يعني التوجه نحو اقتصاد السوق.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الجزائر بتدعيم القطاع الخاص لماله من قدرات أفضل، وهو أكثر اهتماما بعامل الربحية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في حالة الخصخصة؛ كما يُسرع العجلة التنموية في البلاد من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء، تحسين نوعية الإنتاج والفعالية في اتخاذ القرارات.
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص.
- رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية[1].
- تخفيض العجز في ميزانية الدولة من خلال تقليص النفقات الموجهة لدعم القطاع العام.

[1]– هناك فرق بين مصطلح الكفاءة والفعالية في أبيات الاقتصاد و الإدارة حيث يقصد بالكفاءة عملية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات فهي إذن ترتبط بالوسيلة المستخدمة فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات نقول أن هناك كفاءة إنتاجية و اقتصادية، بينما الفعالية فتقيم بدلالة الفرق ما بين النتيجة المحصلة و الهدف المحدد مسبقا، و في الفرق بين الأهداف المسطرة و الأهداف المحققة، فهي إذن تحديد بالهدف.

– عدون ناصر دادي، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1998، ص: 318.

- إحداث مناصب شغل في الأمد الطويل وذلك بسبب ظهور وإنشاء شركات وفروع جديدة بسبب المنافسة، ما يؤدي إلى امتصاص البطالة حيث أن زيادة فرص العمل يؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل والرفاهية وتوزيع الثروة ما يحقق انتعاش اقتصادي.

من هذا المنظور، وجدت الجزائر نفسها أمام خيار وحيد من أجل الخروج من النفق والأزمة التي كانت تتخبط فيها وهوالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في التنمية الاقتصادية بعد فشل القطاع العام في ذلك، فكما سبق إليه الإشارة فقد قامت بعدة إصلاحات وأصدرت عدة قوانين لتشجيع هذا القطاع[1].

المطلب الرابع: المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص

مما لاشك فيه للقطاع الخاص الجزائري يواجه العددي من المعوقات منها:

1. **المعوقات الإدارية والتنظيمية**:وتتمثل فيما يلي:

- طول وتعقيدات الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة في سبيل إنشاء المشروع بحيث يتطلب تأسيس مؤسسة المرور بـ 14 إجراء يستغرق يوم وتكلف بـ 21.5 من دخل الفرد مقارنة بتونس ومصر والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق من 11 إلى 19 يوما.
- ضعف البنية التحتية وهي عدم توفر خدمات الضرورية لأجل الاستثمار، بحيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية شمل 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات الصرف المياه.
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق وهو ما ساعدها على التلاعب بالمستثمر وأكد البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار

[1]– لعتر كريمة، دور القطاع الخاص في الاقتصادي الوطني و المعوقات دخول إلى البورصة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015–2016، ص: 28.

في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار[1].

- بطء الجهاز القضائي وعدم تخصيص القضاة في مجال منازعات الاستثمار.

2. **مشكل العقار الصناعي:** يعد العقار الصناعي عاملا أساسيا للمؤسسة من أجل إقامة نشاطاتها أو التوسع فيها[2]، وفي هذا الصدد تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبة الحصول على عقار صناعي سواء من حيث توفر الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية إضافة إلى غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي، وفي الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي، مع تفاوتات هامة في الأسعار وهو ما شجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي الصناعية حيث يواجه المستثمر عدة صعوبات للحصول على أرض صناعية ويتجلى ذلك من خلال:

- القيود البيروقراطية التي لا تزال تفرض نفسها على مستوى الجماعات والهيئات المشرفة على التسيير أهم حاجز لتحطيم عليه إرادة المستثمر.
- طول مدة منح الأراضي مما جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.

3. **المشاكل المتعلقة بالتمويل:** وتعتبر مشكلة التمويل من أبرز العقبات التي تعترض المؤسسات الجزائرية وبالأخص في مرحلة الانطلاقة، إذ يعتمد الكثير منها على قدراتها الخاصة وما يعرف بالتمويل الذاتي **Autofinancement** عن طرق المدخرات الفردية أو العائلية أو عن طريق الاقتراض من الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم، غير أن هذه المؤسسات سرعان ما تصبح في النهاية مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص

---

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 9، 2010، ص: 92.

[2]- إكرام مياسي، مرجع سابق، ص: 135.

مواردها المالية، ومن جهة أخرى أصبحت هذه البنوك تبتعد عن زبائنها بسبب هشاشة هذه المؤسسات وخاصة المؤسسات ذات نسب النمو العالي تضطر إلى تخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها، أما في الجزائر فيشكل كل من البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالمين مختلفين وبعيدين[1] لا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال وبالتالي يسود اللاتفاهم والقطيعة خاصة في ظل قلة البنوك المتخصصة الأمر الذي زاد من أزمة الاستثمار في الجزائر ويعود بسبب هذه القطيعة إلى عدة أسباب أبرزها:

- نمط التنظيم المركزي المتميز بقرارات مركزية ومتمركزة بالعاصمة مما سبب تأخير مدة معالجة القروض والذي ينجم عنه ضياع في الوقت والمال بالنسبة للمستثمر.
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- نظم معالجة الآلية والاختلالات والتي تؤثر سلبا على نوعية الخدمات البنكية كإجراءات تحويل الأموال التي تستغرق وقتا طويلا.
- شروط الحصول على القروض لدى البنوك لتغطية حاجيات الاستثمار والتي ترتكز على ماضي الزبون **L'historique du client**والضمانات المقدمة بدل أن ترتكز على ربحية المشروع وتدفقات المتوقعة، وحتى وإن سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور في مجال التجارة الخارجية، تجدر الإشارة إلى أن سلوك البنك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف السلطات العمومية وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة وتبرز البنوك هذه الوضعية بمجموعة من العوامل أبرزها:

- الطابع العائلي الذي يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قلة الموارد الخاصة والضمانات المصرفية المطلوبة.

[1]-بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف،**إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16و17 افريل 2006 ، ص: 327.

- افتقار أصحاب المنشآت الصغيرة للكثير من الخبرة الإدارية والتنظيمية.
- دراسات الجدوى وملفات تقويم المؤسسات الخاصة أو توسعها غير كاملة في بعض الأحيان ولا تعطي توضيحات مفيدة للتحكم اللازم في آفاق تطور المؤسسات في ظل سوق تنافسية مفتوحة.

4. **مشاكل الفساد:** يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولية ورجال السياسة بحصانة تحميهم كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007[1].
5. **مشكل القطاع الموازي:** ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة حيث أحصت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% م مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي يسيطر لوحده على40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية.

[1]– المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العربية**، 2007، لائحة ترتيب الدول العربية، ص: 12.

خلاصة الفصل الأول:

لقد عرف موقف السلطات العمومية من القطاع الخاص تحولا جذريا مع بداية الثمانينات من القرن المنصرم، حيث أظهرت الدولة رغبتها في تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص اقتناعا منها بالمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في إحداث التنمية الاقتصادية ، لتزيد هذه القناعة ترسخا بعد الأزمة البترولية التي أظهرت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يطغى عليه القطاع العمومي والذي يستند في تمويله على عائدات هذا القطاع ، حيث اظهر هذا الأخير عجزه وعدم مردوديته مما أدى بالسلطات العمومية إلى تبني إصلاحات عديدة أضفت طابعا ليبراليا على الاقتصاد الوطني إذ انتقل تسيره من تسيير إداري إلى تسيير وفقا لقواعد السوق وتمت إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وأعطت مجالا أوسع للقطاع الخاص، هذا الأخير تمكن من الولوج إلى غالبية النشاطات الاقتصادية والتي كانت في الماضي حكرا على القطاع العام ، ولكن بالرغم من ذلك لا يزال يشكو القطاع الخاص من العديد من الصعوبات والعراقيل.

الفصل الثاني

دور القطاع الخاص

في ترقية التجارة الخارجية

تمهيد:

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك وتعزيز التجارة وتحريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا مباشرا و وثيقا بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما تزايد الاهتمام أكثر بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية وكأسلوب لتسريع عملية النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة وتحقيق العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة.

وفي هدا الإطار سعت الجزائر إلى تفعيل القطاع الخاص وإعطاءه الأولوية في التنمية من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وعليه قامت الحكومة بتوسيع دور القطاع الخاص من خلال سن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي منه أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها، لكن بالرغم من ذلك لايزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل في الاقتصاد وهو واقع يعترف به الجميع فبعد قرابة ما يزيد عن عقدين من الممارسة هل بإمكاننا الإقرار بمساهمته الحقيقية في إنعاش الاقتصاد الجزائري عن طريق حسن أداءه إلى حد مساهمته بشكل فعال في تطوير الصادرات ؟

بناءا على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول لدراسة وضعية المبادلات التجارية الجزائرية في فترة (2001-2015) أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: دراسة وضعية المبادلات التجارية الجزائرية للفترة (2001-2015)

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل من خلال المطلب الأول، تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة(2001-2015)، وذلك من خلال التطرق عبر المطلب الأول إلى تطور المبادلات التجارية باستعراض تطور الواردات والصادرات ثم نتناول الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات بالواردات ، أما المطلب الثاني فسوف يُخصص إلى دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات لنفس الفترة محل الدراسة .

المطلب الاول :تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)

في هذا المطلب سنتناول تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من 2001 إلى 2015 ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية.

1 – تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2001-2015)

سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015) وذلك كما يلي :

الجدول رقم(2-1): تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2001-2015)

القيمة بمليون دولار

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات
2001	9940	19132
2002	12009	19554
2003	13543	24464
2004	18199	31775
2005	20048	45036
2006	21456	54613
2007	27631	60163
2008	39479	79298
2009	39294	45194
2010	40473	57053
2011	47247	73489
2012	50376	71866
2013	54852	65917
2014	58580	62886
2015	51501	37787

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المُعدة من طرف المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية (CNIS) – معلومات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي :

عرفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة2001-2015 تطورا مضطردا، إذ انتقلت من 19.132 مليار$ في سنة 2001 إلى 37.787 مليار$ سنة2015،كما امتازت حصيلة هذه الصادرات بالتذبذب و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع سبب هذه الوضعية إلى الاعتماد شبه مطلق على عائدات صادرات المحروقات في تمويل الاقتصاد الجزائري وعليه فإن أي تذبذب لأسعار النفط في الأسواق العالمية سوف يؤدي حتما إلى تذبذب حصيلة الصادرات الجزائرية، وكذلك الشأن بالنسبة للواردات التي عرفت هي الأخرى تطورا في حصيلتها حيث انتقلت قيمتها من 9.940 مليار$ سنة2001 لتستقر عند حدود 51.501 مليار$ سنة2015 ،كما أن حصيلتها عرفت هي أيضا تذبذبا خلال نفس فترة الدراسة وذلك للارتباط العُضّوي لقيمة الواردات بعوائد الصادرات ،مع ملاحظة أن هذه الأخيرة ترتبط بالدرجة الأولى بتغيرات أسعار البترول التي تعرف تغيرات مستمرة كما هو مبين من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (2-1): تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2001-2015)

الوحدة مليون دولار أمريكي

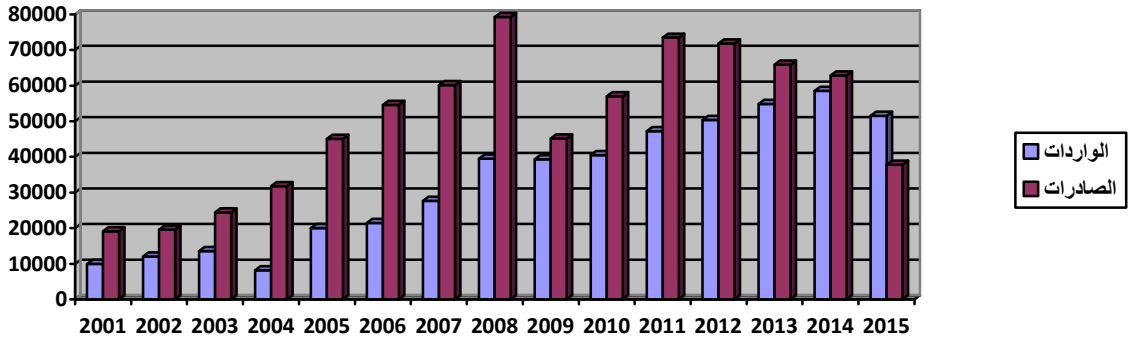

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-1)

من خلال الجدول السابق يتضح مايلي:

لقد عرفت الفترة من 2001 إلى سنة 2015 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وأخرى تنخفض ،حيث سجلت سنة 2001 حصيلة قدرها 19.132 مليار$ ، واستمرت هذه الحصيلة في الارتفاع في الفترة الممتدة إلى غاية 2008 ، وهذا بشكل ملحوظ إذ استقرت عند حدود 79.298 مليار$ سنة2008 ،ويرجع سبب هذه الوضعية إلى ارتفاع أسعار البترول، إذ وصل سعر البرميل في الأسواق العالمية سنة 2006 إلى 66.2 دولار أمريكي، ليصل إلى 92$ في جانفي من سنة 2008 ، ثم إلى 133 دولار للبرميل في شهر جويلية من نفس السنة ، إلا إن السنتين التاليتين أي 2009 وسنة 2010 فإن حصيلة الصادرات عرفت تراجعا محسوسا في قيمة حصيلتها مقارنة بسنة 2008،إذ بلغ نسبة 43% ، هذه النسبة من الانخفاض عائدات الصادرات ، تعد من اكبر التراجعات المسجلة في الفترة (2001- 2015) وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الانخفاض في أسعار البترول بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ومع أواخر سنة 2010 بدأت حصيلة الصادرات في التحسن وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

لقد تواصل هذا التحسن في حصيلة الصادرات بالنسبة لسنة 2011 حيث وصلت إلى 73.489 مليار$ أي بنسبة ارتفاع تقدر ب28% مقارنة بنسبة2010 ، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع سعر البرميل ، حيث وصل إلى ما يقارب 114 دولار للبرميل، أما بعد هذا التاريخ فإن أسعار البترول دخلت في نفق التنازل ، حيث شهد سعر البرميل للنفط انخفاضا كبيرا في سابقة لم تشهدها الجزائر منذ سنة 2009 ، إذ بلغ سنة 2014 حدود 60 دولار للبرميل وهذا ما يفسر الانخفاض الإجمالي للصادرات الجزائرية من 73.489 مليار $ إلى 62.956 مليار $ سنة 2014 ، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار أمريكي في جانفي 2015 وهو ما يترجم الانخفاض الحاد للصادرات الجزائرية التي وصلت 37.787 مليار$ سنة 2015 و يرجع سبب انخفاض الصادرات الجزائرية المحروقات، إلى زيادة العرض الدولي لهذه المادة في الأسواق الدولية،وهذا ما يطرح مخاوف الأسواق من ضعف الاقتصاد العالمي على امتصاص الفائض

من العرض البترولي ، وبالتالي تراجع الطلب على النفط من جهة ، وعلى القدرة التمويلية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على نسبة 97% من عائدات تصدير المحروقات من جهة أخرى.

أما بالنسبة للواردات فإنها هي الأخرى عرفت مسارا انخفاضيا إذ انتقلت من 9.940 مليار$ سنة 2001 إلى 51.501 مليار$ سنة 2015 ، إذ عرفت هذه الفترة تذبذب في حصيلة الواردات تماما كما حدث مع الصادرات والسبب في ذلك يرجع إلى ارتباطها الوثيق بالصادرات ،أي تتحدد قيمة الواردات بعوائد الصادرات هذه الأخيرة ترتبط بدورها بتغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية ،كما أن جزءا من هذه الواردات يعتمد على السياسة التنموية التي اعتمدتها الدولة .

كما يمكننا في الأخير إرجاع سبب انخفاض الصادرات وهذا إضافة إلى ما اشرنا إليه سابقا إلى العوامل التالية:

زيادة فاتورة الواردات والتي تضاعفت تكلفتها نتيجة جنوح الأسعار إلى الارتفاع في الاسوق العالمية ،مع زيادة الطلب الاستهلاكي الداخلي، و بالمقابل عدم قدرة الجهاز الانتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الاستيراد) .

2 – تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2001-2015)

يتبين من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية الصادرات الجزائرية لوارداتها خلال الفترة (2001-2015)، حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية :[1]

معدل التغطية =(الصادرات / الواردات) *100

[1] بلقلة إبراهيم،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2009/2008،ص:146.

الجدول رقم (2-2): يوضح معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة(2001-2015)

الوحدة:مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الميزان التجاري $	معدل التغطية %
2001	9192	192
2002	7545	163
2003	10921	181
2004	13576	175
2005	24989	225
2006	33157	255
2007	32532	217
2008	39819	200
2009	5900	115
2010	16580	140
2011	26242	155
2012	21490	151
2013	11065	118
2014	4306	107
2015	13714-	73

المصدر :من إعداد من الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS والمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية(CNIS).

خلال الجدول المشار إليه أعلاه يتضح مايلي:

أن رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية يتميزان بتقلبات مستمرة وهي تعتبر نتيجة منطقية بسبب تقلب حصيلة الصادرات والواردات والذي يرجع بدوره إلى تقلب أسعار النفط وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (2-2): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة:مليون دولار أمريكي

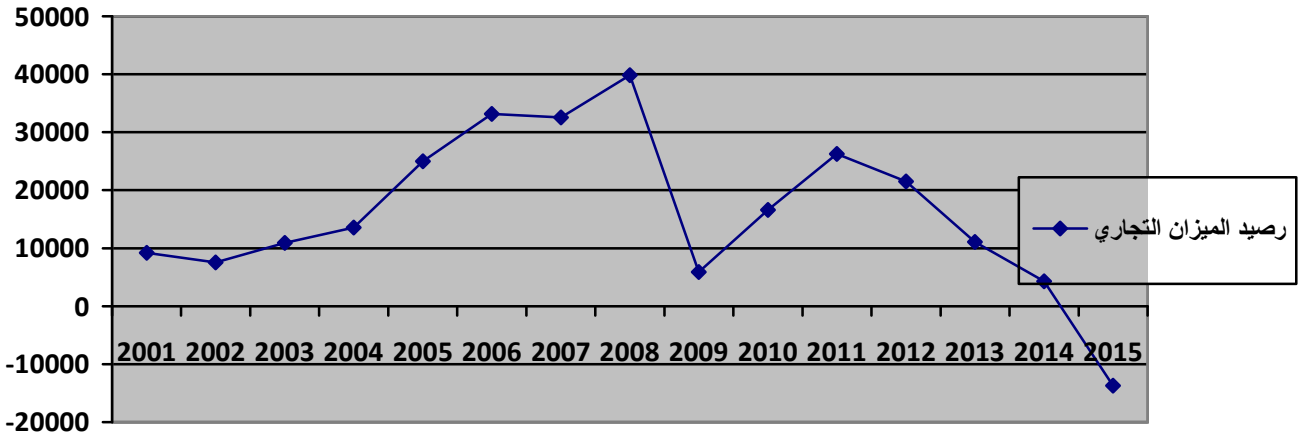

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

ومن خلال تحليل معطيات كل من الجدول والشكل السابقين، نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة (2001- 2015) ، وهذا التذبذب ناتج عن التغيرات الحاصلة للواردات والصادرات خلال تلك الفترة ،كما يلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا في رصيده طوال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2015، التي عرفت عجزا قدر ب 13.714 مليار$ والسبب في ذلك راجع إلى انهيار أسعار البترول ، مع ملاحظة أن هذا الفائض لم يعرف استقرارا ، إذ حقق سنة 2003 فائضا بقيمة 10.921 مليار$ ،أي بنسبة ارتفاع تقدر ب45 % مقارنة بسنة 2002 ،كما يستمر هذا الفائض بالزيادة إلى غاية سنة 2008، حيث حقق رصيد بقيمة 39.819 مليار$ وهي أكبر قيمة مسجلة خلال الفترة محل الدراسة، ويُعْزى ذلك كون معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع بدوره إلى الأسعار

القياسية التي عرفتها أسعار البترول خلال تلك الفترة ، نتيجة لارتفاعها والذي لم يدم طويلا حيث عرف الميزان التجاري تراجعا كبيرا قُدّر بنسبة 85 % سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهي تعتبر انتكاسة حقيقة للميزان التجاري رغم أن الرصيد كان دائما إيجابيا ،حيث وصل في سنة 2009 إلى ما يقارب 5.900 مليار$ معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات آنذاك.

أما في سنة 2010 فلقد عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا، وعاود الارتفاع مرة أخرى بتسجيله فائض قدرت قيمته ب 16.580 مليار$ سنة 2010، أي بنسبة ارتفاع مقارنة بسنة 2009 تقدرب181 % ،واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2011 وهذا بتحقيق رصيد يقدر بـ 26.242 مليار$ وذلك تزامنا مع انتعاش حصيلة الصادرات، كما تم ملاحظة أن كل من سنة 2013 وسنة 2014 عرفتا انخفاضا محسوسا في رصيد الميزان التجاري، حيث استقر في 2013 عند حدود 11.065 مليار$ ،وهذا نتيجة لانخفاض حصيلة الصادرات في سنة 2013 مع استمرار ارتفاع الواردات لنفس السنة ، والوضعية ذاتها تم تسجيلها في سنة 2014 حيث نلاحظ تراجع ملحوظ في رصيد الميزان التجاري ،إذ بلغ إلى 4.306 مليار$ أي انخفاض بنسبة 61 % كما تم تسجيل عجزا في رصيد الميزان التجاري لسنة 2015 ، والذي لم يسبق تسجيله طوال الفترة محل الدراسة ، وحسب ما تشير إليه المعطيات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بتطور المبادلات التجارية للجزائر لنفس السنة يلاحظ تسجيل عجزا في الميزان التجاري يقدر بـ 13.71 مليار$ ، وهذا مقابل فائض قدر بـ 4.31 مليار$ تم تسجيله خلال سنة 2014 هذا الرقم يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال نفس الفترة المشار إليها.

وبشكل عام ، فمن خلال فترة الدراسة المحددة من2001 إلى غاية2015 عرف الميزان التجاري فائضا ملموسا باستثناء السنة الأخيرة التي شهدت عجزا قدر بـ 73% حيث وصلت الصادرات إلى حدود 37.787 مليار$ بينما ارتفعت الواردات إلى حدود 51.501 مليار$ ويُعْزى هذا الارتفاع في الواردات إلى ارتفاع قيمة واردات المنتجات الصناعية من دول الاتحاد

الأوربي خلال هذه الفترة على غرار الاسمنت الذي تضاعفت قيمة وارداته بعشرين مرة حيث يمثل 80% من حصة السوق المحلي إضافة إلى تضاعف واردات السيارات بأربع مرات (66 % من حصة السوق المحلي) وواردات الدواء عرفت أيضا تضاعفا (78 % من حصة السوق المحلي)[1] ،وبالمقابل شهدت أسعار البترول انهيارا كبيرا في تلك الفترة ،حيث تمثل المحروقات أساس صادراتنا والتي تشكل نسبة 94.54 % من إجمالي الصادرات وهذا ما يثبت الوضعية الحقيقة للاقتصاد الجزائري، الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير في تمويله على عائدات المحروقات.

الشكل رقم (2-3):تطور معدل التغطية خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: %

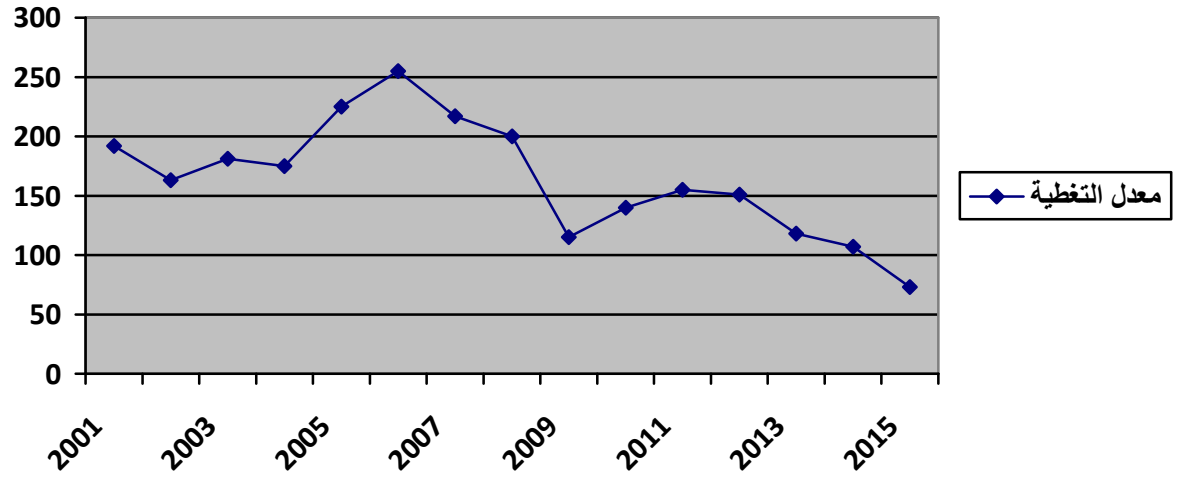

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2).

وفيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر معدل تغطية الواردات بالصادرات، حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية وهي المحصورة مابين 80 % و 120% والملاحظ على المعدلات المحصل عليها في الجدول ومعدل التغطية ،فإن نسبة التغطية تتراوح مابين 73 %

[1]- الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz (28-03-2017)

و255 %، وهو ما يفسر حصيلة الصادرات من ارتفاع، الذي يغطي ما تقوم الدولة باستيراده، فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جدا بالمقارنة مع المعدلات المثالية في المعاملات التجارية في جميع فترات الدراسة، ما عدا سنة 2015 حيث سجلت اقل معدل مسجل يقدر ب 73 %.

كما نلاحظ أن السنوات 2008,2007,2006,2005 حققت أعلى معدلات الفترة المدروسة وهي على التوالي، 225 %، 255 %، 217 %، 200 % الناتجة عن الإنتعاشات في الصادرات الإجمالية وذلك بسب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية ،في حين سجلت سنة 2015 اقل معدل في الفترة المدروسة قدر بـ 73 % ، وهذا راجع لانهيار أسعار النفط ، وهو ما يفسر تراجع في حصيلة الصادرات وعدم قدرتها على تغطية الواردات .

المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية (2001 – 2015)

أ – التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2001-2015)

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، حيث يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية، وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة ،والجدول التالي يوضح المجموعات التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج .

وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية ،حسب التجمعات الإقليمية والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات .

الفرع الأول :التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2001-2015)

سنقوم في هذا العنصر بالتطرق إلى مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وذلك كما يلي :

الجدول رقم (2-3) التوزيع الاقليمي للصادرات الجزائرية للفترة 2001-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الاتحاد الأوروبي		منطقة التعان و التطور الاقتصادي		الدول الأوروبية الأخرى		دور أمريكا الجنوبية		آسيا		أوقيانوسيا		الدول العربية		الدول المغاربية		الدول الأفريقية	
السنوات	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2001	12344	64.52	4549	23.77	87	0.45	1037	5.42	476	2.48	-	-	315	1.64	275	1.43	26	0.13
2002	12100	64.27	4602	24.44	130	0.69	951	5.05	456	2.42	-	-	248	1.31	250	1.32	50	0.26
2003	14503	58.92	7631	31	123	0.50	1220	4.95	507	2.06	-	-	315	1.28	260	1.05	13	0.05
2004	7396	54.22	11054	34.45	91	0.28	1902	5.92	686	2.13	-	-	521	1.62	407	1.26	26	0.08
2005	25593	55.66	14963	32.48	15	0.03	3124	6.78	1218	2.64	-	-	621	1.34	418	0.9	49	0.10
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.93	1792	3.28	-	-	591	1.08	515	0.94	14	0.02
2007	29027	48.77	22785	38.28	21	0.03	2326	3.90	3162	5.31	-	-	746	1.25	695	1.16	701	1.18
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.62	3764	4.75	-	-	793	1	1616	2.04	365	0.46
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07	3320	7.35	-	-	564	1.25	857	1.90	93	0.21
2010	28009	49.09	20278	35.54	10	0.02	2620	4.59	4082	7.15	-	-	694	1.22	1281	2.25	79	0.14
2011	37307	50.77	24059	32.74	102	0.014	4270	5.81	5168	7.03	-	-	810	1.10	1586	2.16	146	0.20
2012	39797	55.38	20029	27.87	36	0.05	4228	5.88	4683	6.52	-	-	958	1.33	2073	2.88	62	0.09
2013	42773	64.89	12202	18.51	51	0.08	2965	4.50	4241	6.43	-	-	869	1.32	2749	4.17	67	0.10
2014	40379	64.36	10344	16.65	98	0.08	1183	4.77	5060	7.71	-	-	648	1.15	3065	5.16	110	0.13
2015	25801	68.28	5428	14.36	37	1	1575	4.17	2562	6.78	57	0.15	628	1.66	1607	4.25	92	0.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الاقاليم الجغرافية تختلف من منطقة الى أخرى وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-4) : التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة:%

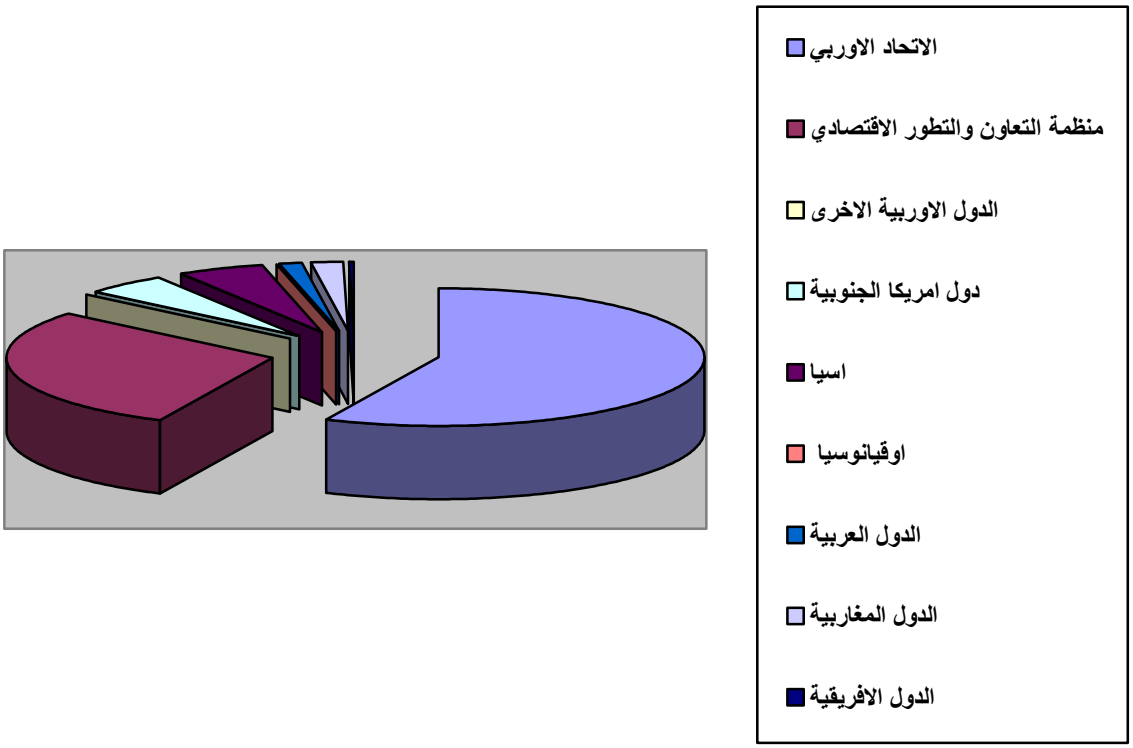

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(2-3).

من خلال الجدول والشكل البياني يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي تمثلان أهم منفذ للصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 57%،29% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015) ويكمن استحواذ هاتين المنطقتين على حصة الكبرى من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم اكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من اكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها ،وباعتبار الجزائر من اكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية والخام وبصفة خاصة تصدير المحروقات .

وعليه يلاحظ إن الدول الاتحاد الأوروبي قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، فبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تراوحت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية بـ 68.28% وذلك سنة2015، أما ادني نسبة قد سجلت سنة2007 بـ 48.77% ويرجع سبب انخفاض الصادرات تجاه الاتحاد الأوروبي سنة2007 بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوروبي من هذه المادة والبحث عن بدائل طاقوية أخرى، إما بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت اعلي نسبة في سنة 2007 بـ 38.28% في حين ادني نسبة كانت سنة 2015بـ 14.36% ،كذلك كانت نسبة الصادرات الموجهة للأقاليم الأخرى (باقي الدول الإفريقية، أسيا،أمريكا الجنوبية، دول المغرب العربي، البلدان العربية،باقي الدول الأوربية) لم تتجاوز 10% خاصة الدول العربية والإفريقية التي لم تتجاوز 2% من إجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف،كما يلاحظ دخول اوقيانوسيا كمتعامل جديد للجزائر في اطار التصدير سنة 2015 بنسبة0.15%.

الفرع الثاني:أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2015

هنا سنتطرق إلى أهم المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2015 ،ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2-4) :العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

بلد التصدير	الحجم	%الهيكل
اسبانيا	6 565	%17.37
ايطاليا	8 369	%22.15
فرنسا	4 921	%13.02
بريطانيا العظمى	2 883	%7.63
هولندا	2 281	%6.04
تركيا	2 071	%5.48
امريكا	1 977	%5.23
البرازيل	1 393	%3.69
بلجيكا	1 282	%3.39
الصين	2 179	%5.77
البرتغال	1 009	%2.67
تونس	856	%2.27
كندا	748	%1.98
كوريا	671	1.78%
المغرب	667	1.77%
اليابان	602	1.59%
المجموع الفرعي	34 093	90,220%
المجموع	**37 787**	**100%**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS).

الشكل رقم (2-5) :أهم الشركاء في الصادرات لسنة 2015

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS) .

من خلال معطيات كل من الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن أكبر متعامل تجاري في مجال الصادرات هي إسبانيا إذ صدرت الجزائر لهذه الدولة ما قيمته 6.565 مليار$ ، أي نسبة 17.37 % من إجمالي الصادرات الجزائرية ، ثم تليها ايطاليا بقيمة 6.167 مليار$ ، أي بنسبة 16.32 % من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2015 ،ثم فرنسا بقيمة 4.921 مليار$ أي بنسبة 13.02 %، وهذا ما يوضح أهمية الاتحاد الأوربي، أما في المرتبة الرابعة نجد بريطانيا وهولندا بنسبة 7.63 % و6.04 % على التوالي ثم تليها تركيا بنسبة 5.48 % والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.23 % ،أما باقي الصادرات لسنة 2015 فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثلا :البرازيل بقيمة 1393 مليون دولار أمريكي بنسبة 3.39 % ،تونس بنسبة 2.27 % ،كوريا بنسبة 1.78 %).

ب - التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2001- 2015)

من خلال الجدول رقم (2-4) الذي يخص توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية تتميز بسيطرة دول الاتحاد الاوربي UE باعتبارها أهم مورد للجزائر.

الجدول رقم (2-5):توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية (2014-2015)

الوحدة :مليون دولار

السنة / المناطق الاقتصادية	2014	2015	التطور%
دول الاتحاد الاوربي	29684	25345	14.62-
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8436	7353	12.84-
الدول الأوربية الاخرى	886	1220	37.70
دول أمريكا الجنوبية	3815	2818	26.13-
اسيا	12619	11830	6.25-
الدول العربية	1962	1912	2.55-
الدول المغاربية	738	674	8.67-
الدول الإفريقية	440	350	20.45-
المجموع	58580	51502	12.08-

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS).

الجدول رقم(2-6) :أهم الشركاء في الواردات لسنة 2015

الوحدة : مليون دولار امريكي

بلد الاستيراد	الحجم	%الهيكل
الصين	8 223	%15.97
فرنسا	5 420	%10.52
إيطاليا	4 828	%9.37
إسبانيا	3 934	%7.64
ألمانيا	3 382	%6.57
الولايات المتحدة الامريكية	2 710	%5.26
تركيا	2 036	%3.95
الأرجنتين	1 281	%2.49
جمهورية كوريا	1 171	%2.27
البرازيل	1 146	%2.23
الهند	1 114	%2.16
هولندا	922	%1.79
بريطانيا العظمى	903	1.75%
روسيا	746	1.63%
بلجيكا	834	1.62%
المجموع الفرعي	38746	%75.23
المجموع	**51 501**	**100**

المصدر:المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS).

الشكل رقم (2-6) :أهم الشركاء في اواردات لسنة 2015

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS) .

استنادا للجدول رقم (2-5) نلاحظ أن الواردات الكلية لسنة 2014 تساوي 58.580 مليار $ ، لتنخفض سنة 2015 إلى 51.502 مليار $ ،أي تقدر قيمة الانخفاض ب 7.078 مليار $ بنسبة 12.08 % .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدولين (2-5) و (2-6)،أن دول الاتحاد الأوربي UE تتميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية بنسبة 49.21 % ،وبالمقارنة مع عام 2014 انخفضت الواردات القادمة من دول الإتحاد الاوربي بنسبة 14.62 % من 29.684 مليار $ في 2014 إلى 25.345 مليار $ في عام 2015، أما بالنسبة للممولين الرئيسيين ومن خلال الجدول رقم (2-6) تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الإتحاد الاوربي ب 10.52 % تليها ايطاليا وإسبانيا بحصة 9.37 % و 7.94 % من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2015 ،أي أن دول الاتحاد الاوربي تحتل المرتبة الأولى من نصيب واردات الجزائر، ثم تأتي في المرتبة الثانية بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (خارج الإتحاد الأوربي) بحصة بلغت 14.28 % من واردات الجزائر من هذه البلدان ،بقيمة قدرها 8.436 مليار $ سنة 2014 إلى 7.353 مليار $ سنة 2015 وبالمقارنة مع عام 2014 سجلت الواردات القادمة من هذه الدول انخفاضا يقدر ب 12.84 % .

كما نلاحظ أن الشركاء في الواردات في هذه المنطقة هي الولايات المتحدة الأمريكية ثم تليها تركيا بنسب 26.5 % و 95.3 % من الواردات القادمة من هذه الدول، أما فيما يخص واردات الجزائر من الدول الأوربية الأخرى فقد عرفت تطورا بقيمة 1.220 مليار $ بنسبة 37.70 %،حيث كانت الواردات سنة 2014 تقدر ب886 مليون دولار لتصل سنة 2015 إلى 1.220 مليار$، أما واردات الجزائر من دول اسيا فعرفت وارداتها انخفاضا بنسبة 6.25 %،أما بالنسبة للممولين الرئيسيين احتلت الصين المركز الأول بنسبة 15.97 % من إجمالي واردات الجزائر خلال 2015 ،وقد عرفت أيضا البلدان العربية انخفاضا طفيفا في قيمة الواردات حيث كانت تقدر سنة 2014 ب1.962 مليار$ لتصل سنة 2015 إلى 1.912مليار$ لتحقق بذلك نسبة تقدر ب2.55 % ،أما دول أمريكا الجنوبية فقد سجلت انخفاضا ملحوظا في قيمة الواردات، حيث قدرت ب 3.815 مليار$ سنة 2014 لتتراجع سنة 2015 إلى 2.818 مليار$ لتحقق بذلك نسبة سالبة ب26.13 % وتبقى البلدان الإفريقية وبلدان المغرب العربي تحتل المراتب الأخيرة ب0.67 % و 1.31 % سنة 2015 .

المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

لقد مر الاقتصاد الجزائري خلال العقود السابقة بمراحل متعددة فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي إنتاج القيمة المضافة وعليه،فإن حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري أمر لا مفر منه و ذلك لتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد وهنا من أجل التقليل من التبعية للأسواق الخارجية، ودعم قطاعات الغير النفطية التي أصبحت ضرورة اقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الإنتاج خارج قطاع المحروقات الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2015

أ-تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر من أسُس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سيقوم عليها الاقتصاد الجزائري حيث يبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الاساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي ،في أي دولة لما يتمتع به من مزايا وقدرات كبيرة تمكنه من قيام بدور هام وأساسي في بناء اقتصاد حر والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال دوره في القضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل ومنافسة القطاع العام التابع للدولة في توفير السلع و الخدمات ، بالإضافة إلى دوره المهم في زيادة الدخل الوطني والتقليل من الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات.

1 مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة: يمثل القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي .

توجهت الجزائر بعد سنة 1990 إلى بناء اقتصاد يعتمد على اليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات ،وأيضا الاطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الاخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الاجمالية التي بلغت حوالي 47.5 % سنة 2001 ،وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الاجمالي إلى حدود 23.78 % سنة 1994 ثم إلى 28.84 % سنة 2006[1]، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة والجدول الموالي يمثل هيكل القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).

الجدول رقم (2-7): تطور هيكل القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة:%

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العمومي	52,4	50,7	52,5	53,5	57,3	57,3	57,3	58,8	45,4	48,8	51,7	48,5	43,4	40,5	33,1
الخاص	47,6	49,3	47,5	46,5	42,7	42,7	42,7	41,2	54,6	51,2	48,3	51,5	56,6	59,5	66,9
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

Source : Office National des Statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2015, N^0 750, Algérie, août 2016, p: 27.

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق،بونوة شعيب،**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-** ، مجلة الباحث ،العدد،07 ، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2009-2010 ، ص:144.

من خلال الجدول السابق، ورغم هذه النتائج والتي عرفت تحسنا محسوسا في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة لا يزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج مابين 70 % – 85 % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول النامية، ففي روسيا مثلا ساهم القطاع الخاص بنسبة 70 % من الناتج المحلي الاجمالي ،ألبانيا بنسبة 75 %،جمهورية التشيك يساهم بنسبة 80 % رومانيا 70 %، مصر[1] 67.8 % أما عند النظر إلى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر فإننا نلاحظ تحسنا ملحوظا طوال الفترة المدروسة إلا أن نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة لم تتعدى 66.9 %في أحسن أحوالها سنة 2015، مقارنة بما ينتجه القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية.

انتقلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات من 78.7 % سنة 2001 إلى 85.3 سنة 2015 وهي نسبة كبيرة مقارنة بدور القطاع العام والأولية الممنوحة له في إطار الاستراتيجية والاحتكار المفروض من طرف الدولة على القطاع الخاص، والجدول الموالي يوضح تطور القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2015).

[1] سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات** ، مجلة،بحوث اقتصادية عربية،العددان 61-62،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان ،شتاء – ربيع 2013،ص:179.

الجدول رقم (2-8): تطور هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة:%

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العمومي	21,3	22,1	22,1	21,5	21,1	19,6	19,1	17,6	16,4	15,8	15,4	14,7	13,7	14,7	14,7
الخاص	78,7	77,9	77,9	78,5	78,9	80,4	80,9	82,4	83,6	84,2	84,6	85,3	86,3	85,3	85,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Office National des Statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2015, N^{0} 750, Algérie, août 2016, p: 27.

كما أن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار عامة ، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مدا خيل اضافية لخزينة الدولة توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي، ونلاحظ أنه خلال السنوات الاخيرة أصبحت مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة أوغير المباشرة في ارتفاع .[1]

ومن جهة أخرى فإن تطوير القطاع الخاص له أثر على الاستهلاك وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي ، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار. [2]

[1]- حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ،الجزائر، 05-06 ماي 2013،ص:15.

[2]- حمزة طيبي،بوبعاية **حسان** ،**دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة عل مواجهة الصدمات الخارجية - دراسة حالة الجزائر(2001-2015)**-، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي،02-03 نوفمبر 2016،ص:06.

2 – مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: تعتبر العمالة من أهم الاهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيق نسبة متميزة فيها فهي هدف استراتيجي لجميع الدول مهما كان تقدمها ، فتوفير مناصب العمل لدى الجميع يكسب الحكومة تأييد مواطنيها والمساهمة في استقرارها وفي تنمية البلاد[1] ، لذا فان القطاع الخاص يلعب دورا رئيسا وهاما في عملية التشغيل والتنمية انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي ايجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية ،حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي ويعمل على توفير فرص الشغل ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية[2].

اعتبرت سنوات التسعينات أسوء فترة عاشتها الجزائر في تاريخها المعاصر من النواحي كلها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، إذ دخلت الجزائر في مرحلة كساد، وانخفض معدل النمو إلى درجة سلبيه، بسبب تدهور أسعار النفط وارتفاع المديونية الخارجية، وانخفاض الإنتاج الصناعي ومع هذه الامور كلها، دخل البلد في أزمة اقتصادية خانقة كادت تدمر الدولة الجزائرية .

ولقد استمر استقرار حالة الركود الاقتصادي التي أدت بدورها إلى انخفاض حاد في انشاء مناصب العمل في القطاع العمومي الممول المطلق وتقريبا الوحيد للاقتصاد بمناصب العمل، لم يتعدى متوسط الوظائف المنشأة خلال النصف الأول من التسعينات 50000 وظيفة سنويا ،أي معدل نمو التشغيل يقدر ب 01.2 % (دون حساب العمل الغير نظامي) [3]، شهدت البطالة تزايدا خطيرا منذ عام 1987 حيث قدر عدد البطالين في هذا العام بأكثر من 02.3 % مليون شخص، أي ما يعادل 29.2 % من السكان النشطين ، لا تتعلق هذه الزيادة بانخفاض مستوى التشغيل فحسب ،لكن ايضا بالتسريح الجماعي للعمال ، وقد عرفت الجزائر

[1]– خميس خليل،**مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر** –مجلة الباحث–عدد2011/09،جامعة ورقلة –الجزائر،ص:207.

[2]– مولاي لخضر، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص:17.

[3]– رانيا بلمداني،أشرف عبد القادر وآخرون ،**النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية – سياسات التنمية وفرص العمل:** دراسة قطرية –،الطبعة الأولى ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2013،ص:62.

خلال السنوات الأخيرة نسبا مثالية من معدلات البطالة وتواصل تعزيزها على مدار هذه السنوات، وكان القطاع الخاص من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في إنشاء فرص عمل وبالتالي المساهمة في إنشاء فرص عمل،وحل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعيق طريق ومسيرة التنمية .

والجدول الآتي يمثل بيانات التصريح بالاستثمار للفترة (2002- 2015) حيث يوضح عدد المشاريع والنسبة وفق الحالة القانونية (خاص عمومي).

الجدول رقم (2-9) : بيانات التصريح بالاستثمار (2002- 2015)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة مليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الخاص	59047	98	6.415186	55	868986	84
العمومي	1095	01.8	3.983653	34	120055	12
المختلط	97	0.2	1.173374	10	44975	04
المجموع	60239	100	11.572213	100	1.034016	100

المصدر: نقلا عن الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)

andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.consultele(20.03.2017)

من خلال الجدول أعلاه يبدو أن القطاع الخاص يستحوذ على أكبر عدد من المشاريع تقدر ب59047 مشروع وأعلى نسبة من المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2002- 2015)

كما أن القطاع الخاص له النصيب الأكبر في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2015) ،حيث بلغ عدد مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها 868986 منصب شغل ، أما القطاع العام فبلغ عدد مناصب العمل به 120055 منصب عمل، وفي القطاع المختلط بين قطاعي(الخاص والعمومي) فبلغت مناصب العمل للمشاريع المصرحة 44975، ومنه ينخفض معدل البطالة.

وهو ما يبينه الشكل الموالي والذي يمثل مناصب الشغل المصرحة خلال الفترة (2002-2015)

الشكل رقم (2-7) :مناصب العمل للمشاريع المصرح بها (2002- 2015)

الوحدة: عدد مناصب العمل

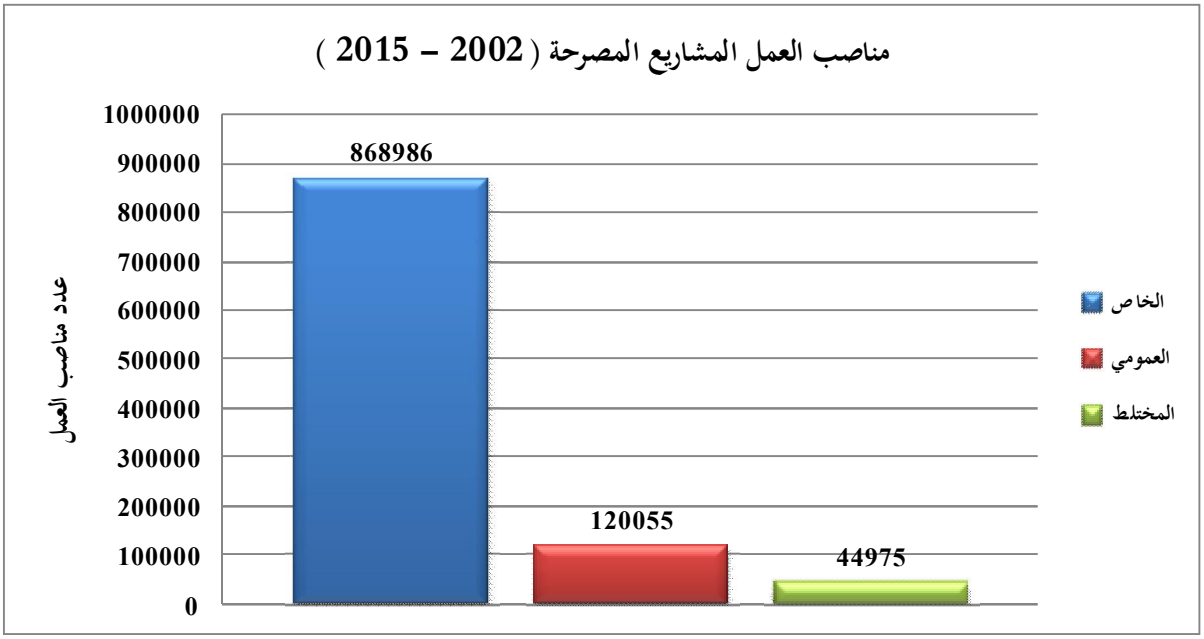

المصدر:نقلا عن الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

Andi.dz/indx.php/ar/déclaration-d-investissement ?id=395.

3 – معالجة قصور التمويل الحكومي: يساهم القطاع الخاص في نقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل الجاري الخاصة بمشروعات البنية الأساسية إلى عاتق القطاع الخاص، ومن ثم فإن هذه المشاركة تسمح للدولة ببدء حركة التنمية ومواصلتها في بناء مرافق اقتصادية جديدة تحتاج إليها دون تحميل ميزانية الدولة أعباء مالية مباشرة ،ودون لجوء الدولة إلى الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية وغيرها، وهو ما يسمح للدولة بتوجيه موارد الخزانة بشكل أكبر للقطاعات الاجتماعية التي ليس لها مردود اقتصادي وأرباح مباشرة .

4 – توفير التمويلات اللازمة لمشاريع البنية التحتية :تعتبر مشاريع البنية التحتية من المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة جدا، وفي ظل محدودية الموارد التمويلية في الجزائر، فإنه لابد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل هذه الاحتياجات .

5 – القطاع الخاص و الحد من الفقر: تعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعانات أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص العمل وزيادة الدخول، ومن هنا يبرز دور القطاع الخاص والذي لا يقتصر دوره على خلق مناصب العمل والرفع في الدخول فقط بل الاستثمار غير المباشر في القطاع الاجتماعي في ظل ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات .

بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن للقطاع الخاص، أن يساهم في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال[1]:

– رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء؛

– تحسين نوعية الإنتاج؛

– التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية؛

– خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية.

– رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

[1]– سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق،ص:174.

ب- مدى مساهمة القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات

1-المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون بين القطاع الخاص والقطاع العام

دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي حيث مست بشكل خاص المؤسسات العمومية التي تمثل 80% من النسيج الصناعي ، بينما تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص 20% من نفس النسيج الصناعي، كما أن الصناعة الجزائرية تتميز بكونها كثيفة الرأس المال[1].

كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم انجازه سنة 2011 من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة

حيث أصبح القطاع التجاري يهيمن بشكل مطلق على النشاط الاقتصادي في الجزائر، أما من حيث ملكية رأسمال المؤسسات الجزائرية ،أظهرت نتائج نفس الدراسة أن القطاع الخاص أصبح يسيطر على النسيج الاقتصادي بنسبة تقدر بـ96% مقابل 2.4% للقطاع العام في حين تمثل المؤسسات المختلطة والمؤسسات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري 1.6% من مجموع المؤسسات الجزائرية إلى غاية نهاية ديسمبر 2011[2].

2-القدرات التنافسية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية

تقودنا دراسة القدرات الإنتاجية المحلية إلى التساؤل عن حجم الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي وإمكانات الجزائر للتصدير وما يطرحه من إشكاليات ، وهذا كله مقارنة بالواردات من الخارج في شتى المجلات ومختلف مجمعات الإنتاج ، وعلى الرغم مما يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري من بنية هيكلية متينة ومن موارد وثروات مختلفة إلا أن الواقع الحالي

[1] مرجع سابق، ص:180.

[2] **الموقع الرسمي لجريدة الشروق www.echoroukonline.com** (03.04.2017).

لمختلف القطاعات المكونة للنسيج الاقتصاد الوطني يبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات حيث أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية، خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات .

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات ،فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاج ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام .

الجدول رقم (2-10) مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2012) **الوحدة: مليون $**

البيان		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغير	3.27	15.1	17.53	11.63	62.77	45.9-	54.63	32.73	1.76
	المساهمة في الصادرات الكلية	2.48	1.97	2.01	1.99	2.24	2.4	2.86	2.93	2.96
الواردات		18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

المصدر:عليان نبيلة،الدور التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015، ص: 121-122.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات وهذا من مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة(2004-2012)

حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية في الفترة 2004-2012 نسبة 2.96% مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات وعليه وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب الكثير من الجهود للحاق بدول العالم وهذا ما يدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ويرجع ذلك إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة 97.04% سنة 2012، وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات .

الشكل رقم (2-8) مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة (2004-2012)

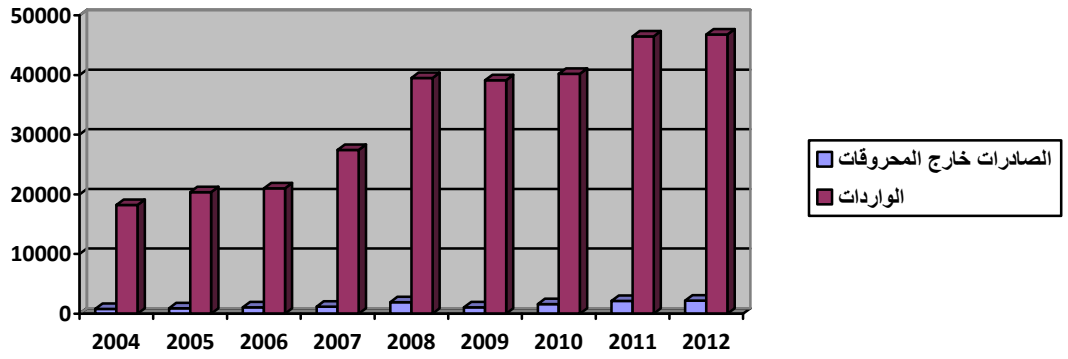

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني: المعوقات والعراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

يعاني القطاع الخاص الجزائري من عدة عراقيل ومعوقات التي تقف عائقا وتبطئ سيره إلى الأمام وفي زيادة الاقتصاد الوطني وتطوره ، ونذكر أهم هذه المعوقات والعراقيل مايلي:

1. **المعوقات والعراقيل:** يعود ضعف القطاع الخاص في مساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني وكذا زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى عدة أسباب أهمها : [1]

- إن غالبية الخواص لا يدرجون التصدير ضمن أهدافهم بل يكتفون بفرض وجودهم في الأسواق المحلية؛
- عدم فعالية الهيئات الاقتصادية كما أن الحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص من أجل تصدير منتجاته حيث أنه لا يملك الإمكانيات لمواجهتها؛
- عدم توافر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين فمن خلال الاحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات ،وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها ؛
- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية ؛
- عدم توافر الخبرة الكافية لدى القطاع الخاص لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها ؛
- كما أن التحرير المفاجئ للتجارة الخارجية والتدفق الفوضوي للسلع دون أية مراقبة أثر كثير على القطاع الخاص التي تعتبر في بداية نشاطها وفي طور تطوير منتجاتها، ولم تصل بعد إلى المستوى اللازم لمنافسة المنتجات الأجنبية.

[1] – طيبي حمزة، بوبعاية حسان، مرجع سابق، ص:10.

2. **مشاكل أخرى:**

- **مشكل الحصول على الموافقة:** إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري تعتبر عملية معقدة وأن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير، بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة .
- **مشكل الحصول على التجهيزات** :إن التجهيزات الضرورية واللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها حيث أن أجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين الخواص يتمثل في التمويل ، عدم وضوح قواعد السياسة النقدية وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها بالاعتماد عن الاسس التي يعتمد عليها نظام التمويل، ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة وقد يجعل المستثمرين الخواص يفكرون في التخلي عن مشاريعهم الاستثمارية والتوجه لأعمال أخرى .

كما أن ضخ مبالغ مالية كبيرة في الدائرة الاقتصادية لم يسمح بتحقيق نمو اقتصادي حقيقي والرفع من مستويات نمو المؤسسات الجزائرية، بل إن مستويات الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية ما فتئت تتراجع نسب الإنتاج الصناعي ايضا وإذا كان قطاع الاتصالات في الجزائر قد جسد مرحلة التحرير والانفتاح فإنه يبقى تقريبا الاستثناء في إطار الإصلاحات حيث ظلت العديد من القطاعات تسجل تعثرا في مسار الانفتاح[1].

[1]– مرجع سابق، ص:11.

خلاصة الفصل:

لقد شهدت المبادلات التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة تذبذبات في اغلب فتراتها وهذا إلى غاية سنة 2015 التي عرفت انخفاض شديد بفعل انخفاض صادرات المحروقات، كما تميز القطاع الخاص في الجزائر بعدم فاعليته في تنشيط الاقتصاد الوطني وهذا مقارنة بالقطاع الخاص في معظم دول العالم إذ ينتج مابين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي بينما أن مساهمة نفس القطاع في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتعدى نسبة 66.9% وذلك في أحسن الأحوال.

وفي نفس السياق وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات إلى 85.3% وهي نسبة كبيرة مقارنة بدور القطاع العام و الأولوية الممنوحة له مقارنة بالقطاع الخاص.

كما استحوذ القطاع الخاص على اكبر عدد من المشاريع، كما أن له النصيب الأكبر في توفير مناصب الشغل ، وبالتالي مساهمته بنسبة كبيرة في خلق مناصب العمل ضف إلى ذلك فان سيطرة القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي بنسبة 96% مقابل 2.4% للقطاع العام و 1.6% للمؤسسات المختلطة والمؤسسات الأجنبية.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى مساهمة القطاع الخاص في التصدير خارج المحروقات إذ تتميز بضعفها وهذا نتيجة لاستحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة 94.54% ، كما إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة وفرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فعالية مناخ الاستثمار، حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم الاستثمار، يكشف انه غير مناسب لنمو القطاع الخاص ووجود الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

خاتمة عامة

أدت التحولات والتغيرات المتسارعة محليا ودوليا الى تكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة قدرته على المساهمة والمشاركة في التنمية والنمو الاقتصادي، لا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لنموه وازدهاره، كأحد أهم متطلبات الأزمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل ، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة.

والجزائر بصفتها دولة من الدول النامية ، سعت إلى السير في قطار التغيرات العالمية المعاصرة والتحول من نظام اقتصادي ممركز إلى اقتصاد السوق، حيث كانت الدولة في ظل النظام الأول المسؤول الوحيد على تمويل الاقتصاد وسعت إلى بناء قاعدة اقتصادية من خلال الاستثمارات العمومية الضخمة التي قامت بتنفيذها في شتى المجالات وفقا لسياسة المخططات الاقتصادية المعتمدة من قبل الجزائر، لكن سرعان ما بدأ هذا النمط يكشف عن بوادر الضعف خصوصا مع الأزمات النفطية لسنة 1986 وما تبعها من انخفاض في المداخيل المالية، والذي انجر عنه زيادة حجم المديونية، وهذا مما اضطر الجزائر كباقي الدول النامية التي عانت من هذه المعضلة والتي اعتمدت على قطاع أحادي لتمويل نشاطاتها الاقتصادية، إلى اللجوء للصندوق النقد الدولي، وهو الإجراء الذي اعتبر كبداية التغيير نحو الانفتاح على العالم الخارجي، و كان من أهم نتائجه استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحسين الوضعية المالية للبلد وقد ساعد على تحقيق ذلك الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في السوق العالمية آنذاك.

وفي سياق التحول إلى اقتصاد السوق عمدت الجزائر إلى تحرير اقتصادها، بحيث بدأ الاعتماد على القطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط، ولكن وبالرغم من كل المجهودات المبذولة لتطويره وتفعيل دوره في التنمية، لا تزال تلك المجهودات دون المستوى المطلوب، حيث أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص تنشط في مجال الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاطها في قطاع الصناعة الإستخراجية والتحويلية ، والتي تعتبر أساس أي تنمية

اقتصادية الأمر الذي انعكس سلبا على دورها في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، لكن ذلك لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه القطاع الخاص في توفير مناصب العمل والتقليل من حدة البطالة.

أولا: النتائج المتوصل إليها

- من الواضح في عصرنا الحالي وفي ظل اقتصاد السوق أن دور القطاع الخاص أصبح أساسيا في تحقيق التنمية الشاملة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي هذا الإطار يعتبر القطاع الخاص محور العملية التنموية وفاعل رئيسي في تحقيق هذه التنمية ، كما أن تواجد لنظام اقتصادي يسير وفقا لقواعد السوق يؤدي إلى توفير مناخ يساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات وحماية البيئة إلى جانب توفير مناصب شغل؛
- توفير مناخ ملائم لممارسة أنشطة القطاع الخاص يساعد كثيرا على جلب المستثمرين للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية المتنوعة؛
- مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل وتحولات عميقة حتى وصل لما هو عليه حاليا حيث انتقل ضمن الاقتصاد الوطني من التهميش إلى الاعتراف بدوره و مساهمته في التنمية ؛
- بذلت الجزائر في إطار الانتقال من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق مجهودات معتبرة في سبيل تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص وذلك بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وبعث المؤسسات المؤطرة له ومن بينها الأجهزة الوطنية لتطوير الاستثمار والهيئات المكملة لها وتخصيص الأموال اللازمة لتطويرها؛
- أصبح القطاع الخاص في الجزائر يلعب دورا متناميا من خلال تواجده في كل الفروع الاقتصادية، إن لم نقل كل الأنشطة وهذا بنسب متفاوتة؛

- يواجه القطاع الخاص بالجزائر العديد من المشاكل الإدارية والبيروقراطية والتي تعتبر من ابرز المشاكل التي تحد من نموه ، لان هذا القطاع الفعال، يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام ، وكونه يساهم في توفير فرص العمل فهو في حقيقة الأمر يمثل محور العملية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛

- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما يجعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطية؛

- إن الهدف من تطوير القطاع الخاص الوطني هو محاولة التأثير ايجابيا على بنية الاقتصاد الجزائري ، وهذا بتنويع الإنتاج وزيادة الصادرات خارج المحروقات، كون الوزن الكبير الذي يحظى به قطاع المحروقات في هيكل الصادرات ، لأنه يمثل أكثر من 94% من إجمالي الصادرات؛

- إن تعزيز البيئة الاستثمارية سيساهم في زيادة قدرة القطاع الخاص على استحداث فرص العمل وتنشيط التجارة الخارجية من خلال المنتجات الموجهة للتصدير وبالتالي المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

- كما أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق أكثر من 85% من إجمالي الناتج المحلي في العديد من دول العالم ، بينما مساهمتة في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لا يتجاوز في أحسن الأحوال، 66.9% كما تم تسجيله عام2015؛

- لقد عرفت الجزائر خلال الأعوام الأخيرة نسب مثالية من معدلات البطالة وتواصل تعزيزها على مدار هذه الأعوام، وكان القطاع الخاص من اكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن اكبر المساهمين في إنشاء فرص العمل والتقليل من البطالة؛

- إن الاستراتيجيات المعتمدة في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة وفي تحسين الخدمات العمومية من جهة أخرى، وهذا في ظل التطور التكنولوجي واقتصاد السوق، تجعل من القطاع الخاص شريك أساسي للقطاع الحكومي لا يمكن الاستغناء عنه؛
- لازالت مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية في شقها الخاص بالصادرات متدنية وهذا رغما من الحوافز المقدمة؛
- هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادرات الجزائر غير النفطية كضعف الأساليب التقنية الحديثة،و ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يصاحب ذلك من قلة الجودة في المنتوجات المتوفرة الأمر الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية مقارنة بالصادرات العالمية؛

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها، وذلك من خلال:

- انتقال نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من 47.6% سنة 2001 إلى 66.9% سنة2015، صف إلى ذلك ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات حيث انتقلت من78.7% سنة 2001 إلى 85.3% سنة 2015، وهي نسبة كبيرة مقارنة بدور القطاع العام والأولوية الممنوحة له في إطار الإستراتيجية الاستثمارية المعتمدة من قبل الجزائر والحرية المبادرة التي أصبح يتمتع بها القطاع الخاص.
- مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل والتقليل من حدة البطالة، حيث وصلت نسبة مساهمته في توفير مناصب العمل إلى نسبة 84%، وفي نفس السياق فان القطاع الخاص يسيطر على النسيج الاقتصادي بنسبة 96%.

ومن خلال ما سبق يتضح صحة الفرضية الأولى التي يدور محورها حول :" إمكانية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها، حيث لازالت مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية في شقها المتعلق بالتصدير ضعيفة، رغم التحفيزات الممنوحة، كما لاحظنا أيضا أن القدرات التنافسية الإنتاجية للاقتصاد الوطني و أن قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التابعة للقطاع الخاص) من خلال المبادلات التجارية ، اكبر بكثير من قيمة صادراتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها، لان المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح في كل مرة على جدول العوائق التي تقف حجر عثرة أمام نمو القطاع الخاص بالجزائر.

ثالثا: التوصيات:

- الإسراع في تنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي و الاجنبي على حد سواء من الناحية الإدارية أو من الناحية القانونية و الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى فيما يخص تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة والجزائر على أُهْبة التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- العمل على تبني سياسة اقتصادية ترمي إلى تنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على الاستثمارات المنتجة في جميع القطاعات الحيوية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا من خلال الرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير الدولية المعتمدة، والاستفادة من مختلف الفرص التي تجلبها الاستثمارات الأجنبية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حد سواء؛

- تسهيل وإلغاء التعقيدات والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة التي تعرقل أعمال المستثمرين مما يؤجل الشروع في العملية الاستثمارية الإنتاجية؛
- دعم القطاع الخاص المنتج وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من التهميش وانحسار العديد من صناعاتها، ومرافقتها في العمليات التصديرية التي تقدم بها؛
- تحديث التشريعات والقوانين النافذة وتفعيل العمل بالقوانين الصادرة؛
- تفعيل دور أجهزة الرقابية والمتابعة للتحكم في نوعية الإنتاج فضلا عن إلزام المنتجين بمعايير الجودة وفقا للمواصفات العالمية؛
- تقديم الدعم والتمويل للمستثمرين الوطنيين أصحاب القدرة التصديرية مع إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المنتجة للتقليل من الواردات التي يغطيها الريع البترولي حتى يتسنى إنتاج منتوج محلي يستطيع التكييف مع متطلبات المنافسة المفروضة من طرف قواعد السوق.

رابعا: آفاق الدراسة:

أثناء دراستنا للموضوع وتحليل لجوانبه تبين لنا انه يوجد عدة مواضيع تتطلب دراسات لمعالجتها سنطرحها كآفاق لدراسات مستقبلية، وهي كالأتي:

- واقع القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في تنمية الاستثمارات التنافسية الإقليمية والمحلية؛
- دور القطاع الخاص في علاج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات النامية؛
- مساهمة القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم بدر شهاب الخالدي، **معجم الإدارة: موسوعة إدارة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة وإدارة الأعمال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
2. أحمد محسن الخضيري، **الخوصصة**، مكتبة الإنجلو المصرية، 1993.
3. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2012.
4. ريتشارد همينغ وآخرون، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي،2007.
5. صلاح الدين نامق، **التضخم السكاني والتنمية السكانية في الجمهور العربية المتحدة**، دار المعارف، مصر،1966.
6. ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء و اتجاهات)**، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية**، مصر، 1999.
8. عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، القاهرة ، مكتبة المدبولي، 2004.
9. عدون ناصر دادي، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1998.
10. محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة أفاقها وأبعادها**، لبنان، دار الفكر المعاصر، 2002.
11. محي الدين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
12. مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة الثانية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1997.

ثانيا: المذكرات والأطروحات الجامعية

1. بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003- 2004.
2. بزيزية أمحمد، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية " دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص**" رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البليدة،2006.
3. بلقلة إبراهيم،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2009/2008.
4. حفص صبرينة، كنوز رزيقة، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية رجال الأعمال و المقاولون في الجزائر، دراسة حالة شركة أوريدو الاتصالات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015.
5. لعتر كريمة، دور القطاع الخاص في الاقتصادي الوطني و المعوقات دخول إلى البورصة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016.
6. محمد سعيد بسيوني الجوراني، **محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية، 2002.
7. محمد سعيد بسيوني، **دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986.
8. محمود علي إبراهيم القصاص، **فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر**، و أثرها على نشاط البنوك 82-1992، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986.

9. مراد بن مرزوق، **مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، مذكرة ماجستير في علوم التسيير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001 .
10. مريم أحمد محمد فؤاد، **ظاهرة عدم التأكد و تأثيرها على الاستثمار الخاص في مصر**، خلال الفترة 1974-2001 رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة.
11. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

ثالثا: الملتقيات والبحوث

1. برهان الدحاني، **دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية**، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
2. بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16و17 افريل 2006 .
3. تيسير عبد الجابر، **القطاع العام في الدول العربية، الندوة الفكرية، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
4. حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ،الجزائر، 05-06 ماي 2013.
5. حمزة طيبي، بوبعاية **حسان** ،**دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة عل مواجهة الصدمات الخارجية – دراسة حالة الجزائر(2001-2015)**-،

الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،02-03 نوفمبر 2016.

6. رانيا بلمداني،أشرف عبد القادر وآخرون ،**النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية – سياسات التنمية وفرص العمل:** دراسة قطرية –، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2013.
7. رندة بدير، **دور المرأة في نمو القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف المعهد الوطني العربي للتخطيط بالكويت** http://www.arab-api.comf-0309 /p31.pdf .2009،
8. كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي** (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول،
9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.
10. محمد محمود الإمام،" **محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام و الخاص في الوطني العربي"، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي،** بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990.
11. الملتقى الدولي **حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا،** جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 أفريل 2006.
12. المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العربية،** 2007، لائحة ترتيب الدول العربية.
13. منتدى رؤساء المؤسسات Le forum des chefs d'entreprise هو المنتدى يضم رؤساء المجمعات الخاصة تم تأسيسه في أكتوبر 2000، موقع منتدى رؤساء المؤسسات www.fce.dz

14. نشرية المعلومات الإحصائية رقم 23، معطيات السداسي الأول 2013، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

رابعا: المجلات

1. خميس خليل، **مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر** – مجلة الباحث–عدد2011/09،جامعة ورقلة –الجزائر.
2. دليل المستثمر العربي في الجزائر، عدد خاص صدر عن صباح لخدمة المستثمرين، عدد 02 نوفمبر 2006.
3. سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات** ، مجلة، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61–62،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،شتاء – ربيع 2013.
4. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 9، 2010.
5. فريد بشير طاهر ، **محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية**، مجلة التعاون العدد 51، يونيو 2000.
6. علي عبد القادر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة جسر التنمية المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004.
7. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر**– ، مجلة الباحث ،العدد،07 ، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2009– 2010 .

خامسا: القوانين

1. القانون رقم 63–277 مؤرخ في27جويلية 1963 المتعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة، الجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 2 اوت1963.
2. الامر رقم 66–248مؤرخ في15سبتمبر1966 المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم80 بتاريخ17 سبتمبر1966.

3. القانون رقم82-11 مؤرخ في 21 اوت 1982 المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ24 أوت 1982.
4. الامر رقم 83-93 مؤرخ في 29جانفي 1983 المتعلق بإنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتسيير الاستثمارات الخاصة، الجريدة الرسمية رقم 5بتاريخ1 فيفري 1983.
5. القانون 88-25 مؤرخ في1 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة، الجريدة الرسمية رقم28 بتاريخ 13جويلية 1988.
6. القانون 90-10مؤرخ في 14فيفري 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16 بتاريخ18 أفريل 1990.
7. المرسوم التنفيذي93-12 مؤرخ في 5أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم64بتاريخ10 اكتوبر 1993.
8. المرسوم95-22 مؤرخ في 26 أوت1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية رقم 48 بتاريخ 3 سبتمبر 1995.
9. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية رقم52 بتاريخ 11سبتمبر 1996.
10. الأمر 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 47 تاريخ 22 أوت 2001.
11. المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
12. القانون التوجيهي 01-18 مؤرخ في12 ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
13. الأمر 66-248 المتعلق بقانون الاستثمار والتي حددت مجال تدخل القطاع الخاص في قطاعي الصناعة و السياحة بعد ما كان مقتصرا على القطاع الصناعي في القانون السابق.

سادسا : الكتب باللغة الأجنبية:

1. Inter-American development bank ; private sector development strategy, 2004.
2. Caribbean development bank, on a new private socter development strategy, wortiking, paper.
3. Abdellatif BEN ACHENHOU, les entrepreneurs algériens, Alger, Alpha design, 2007.
4. [1]-Wassila LACHACHTI TABET Aoul ," L'entrepreneur algérien émergence d'une nouvelle classe",
5. Hocine BENISSAD , Algérie de la planification socialiste a l'économie de Marché, Alger, ENAG édition, 2006.
6. Mustapha BABA AHMED, l'Algérie enter splendeurs et pasan-teurs, Alger, édition Marinoor,1997.
7. Rachid TELMCANI, Etat, Bazar et Globalisions, Alger, le
8. éditions EL-Hikma, 1999.
9. Agence Nationale de Soutien a l'Emploi de Jeunes.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري: www.cnrc.dz
2. http://www.arab-api.comf-0309 /p31.pdf
3. **الموقع الرسمي لجريدة الشروق www.echoroukonline.com** (03.04.2017).
4. **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائريةwww.radioalgerie.dz** -03-28) . 2017)
5. andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395.consultele(20.03.2017)

تم بحمد الله

الملخص:

لقد مر الاقتصاد الجزائري خلال العقود السابقة بمراحل متعددة فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إنتاج القيمة المضافة، وعلى هذا الاساس فإن حتمية تنويع الاقتصادي أمر لا مفر منه وذلك للتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد، لتقليص التبعية للأسواق الخارجية ، ودعم القطاعات الغير النفطية هي ضرورة اقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن اجل بناء اقتصاد متنوع يسمح بالتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، اتجهت الجزائر نحو تفعيل القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية وتوفير مناصب الشغل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة ، إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمكينها من تمويل مشاريع الخدمات العامة، لكن وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع الخاص من حيث الحوافز والتشريعات في مجال الاستثمار إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التجارة الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي

:Summary

The Algerian economy has passed through the previous decades multiple stages with respect to the contribution of the different economic sectors in the composition of GDP and in value-added production, and on this basis, the inevitability of the economic diversification of is inevitable and to reduce the dependence on the only oil supplier, to reduce the dependency of foreign markets, and supporting non-oil sectors is the need for economic integration into the global economy, in order to build a diversified economy is allowed to get rid of dependence on the hydrocarbon sector, Algeria headed towards activating the private sector as a means of achieving development goals and to provide jobs and enhance Dora export competitiveness, as well as easing the burden on the state budget to enable it to finance public services projects, but despite the great attention given to the private sector in terms of incentives and legislation in the field of investment, but it is still below the desired level.

Keywords: private sector, foreign trade, GDP